الفصل الثالث :
تحديات وآفاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية

obeikandl.com

تمهيد:

تتمتع منطقة حوض المتوسط اليوم بظروف مواتية يمكن أن تبنى عليها مستقبلها بنجاح على المستوى السياسي و الاقتصادي ، خصوصا إذا تم مراعاة عاملين رئيسيين يمثلان جوهر عملية التحول السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ، هما المسؤولية السياسية و إدراك أن الوقت قد حان لكي تدخل المنطقة في سياق التحولات الدولية لاقتصاد السوق، و إلا فاتتها الفرصة التي لو ضاعت لأصبحت التطورات الاجتماعية المستقبلية التي تلوح في الأفق أشبه بعبوة ناسفة تهدد السياسات الخارجية و الداخلية للمنطقة .

والملاحظ اليوم أن الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة حوض المتوسط تمر بتحولات ذات أبعاد جديدة، تعكس عدم قدرة الهياكل القائمة على مواجهة التحديات الجديدة ، تحولات مطلوب منها أن تقضي على الجمود الذي إن طال قد يؤدي إلى الانهيار كما يتضح من تجربة الشيوعية في أوربا الشرقية .

ولتجنب هذا الجمود برز الاهتمام ببعث مشاريع جديدة لاستيعاب هذه التحولات، فبرز مشروع الشراكة الأورمتوسطية و لكن رغم ذلك هناك قدر من الشك بشأن ما ستنتهي إليه الطريق الذي تسير عليه مختلف الأطراف، و هذا ما يدعو إلى التساؤل عن التحديات التي تواجه هذه التحولات، والتساؤل كذلك عما إذا كانت العلاقات بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي ستؤدي إلى بروز نظام إقليمي جديد في المنطقة ، أم أن المصالح الجديدة المتعددة في المنطقة ستؤدي إلى ظهور هياكل فوضوية وغير مستقرة تزيد في تعقيد وضعية دول الحوض .

المبحث الأول : تحديات مشروع الشراكة الأورومتوسطية .

صرح **كلود شيسون** وزير الخارجية الفرنسي الأسبق في المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوربية الذي عقد في بروكسال سنة1997 أثناء مداخلته بأن" أوربا ليس لديها سياسة خارجية مشتركة ، ومن قبيل الخطأ الحديث عن سياسة أوربية (...) ، من السهل الحصول على مواقف أوربية في مجال الاقتصاد (...) ، لا تصدقوا الحديث عن سياسة خارجية أوربية مشتركة، وأن مثل هذه السياسة الخارجية للمجموعة الأوربية يمكن أن تحقق تقدما لأن هذا محض وهم "[1] .

من هذا التصريح لشخص له وزنه و تاريخه في المنطقة يمكن أن نأخذ نظرة عن الصعوبات التي سيواجهها مشروع الشراكة الأورمتوسطية، فالاتحاد الأوربي المبادر لهذا المشروع ما يزال يفتقد للإرادة السياسية الجماعية التي إن توفرت يمكنها أن تقدم دفعا كبيرا للمشروع ، و قد أشرنا في الفصل الأول إلى الخلافات الموجودة داخل الاتحاد بين فريق يرى ضرورة توسيع الاتحاد نحو الشرق و الشمال، وفريق يركز على ضرورة التركيز أكثر على الجنوب، وما يزال هذا النقاش يأخذ حيزا هاما داخل الاتحاد، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على مشروع الشراكة الأورمتوسطية حيث ما يزال التردد يطبع سلوك الاتحاد الأوربي اتجاه كثير من القضايا التي إن بقيت دون حسم ستعيق مسار المشروع دون شك .

فالاتحاد الأوربي لا يملك نظرة شاملة لمسألة المديونية وكيفية معالجتها خارج وصفات صندوق النقد الدولي رغم إلحاح دول الضفة الجنوبية على ضرورة الإسراع بمعالجة هذا المشكل، والأمر نفسه يقال عن مشكل الهجرة الذي يطرح على الضفتين العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية، حيث ذكر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية الديون في عقد التسعينيات أن الفقر والتدهور البيئي و الحروب و الديون هي كلها عوامل تتصل ببعضها لتساعد في تزايد معدلات الهجرة[2].

---

[1] مركز الدراسات العربي الأوربي : العلاقات العربية الأوربية : حاضرها و مستقبلها ، ص 148 ،149 .

[2] وليد محمود عبد الناصر :التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية ، أفريل 96 العدد 124 ص 32 .

غير أن هذا لا يعفي دول الضفة الجنوبية من مسؤولية الوضع القائم، فإخفاقات التنمية في الضفة الجنوبية والنمو الديموغرافي السريع وتأخر دمقرطة الأنظمة، كلها تحديات قد تشكل عائقا كبيرا أمام مشروع الشراكة .

يجتاز إذن حوض البحر المتوسط بأسره في الوقت الحاضر مرحلة من التوتر الخطير و الجذري على حد تعبير **إدغار موران " Idgar Morin"** بين شعوب العالم العربي الإسلامي وبين العالم الغربي، إن هذا التوتر الناشئ عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والضغط الديمغرافي الذي لم تعد الهجرة في وضع يسمح لها بالتخفيف منه، يدفعنا للاقتراب أكثر من الواقع لفهم طبيعته.

obeikandl.com

المطلب الأول : التحـدي الاقتصـادي الاجتمـاعي .

فـي البـداية أريـد التسليـم بـأن الـدول تـدين بنجـاحهـا لـذاتهـا أولا، وهـذا يعـني ضمنـا بـأنهـا تـدين أيضـا بفشلهـا لـذاتهـا، لـكن هـذا لا يعـني إطـلاقـا إهمـال العـامل الخـارجي و تـأثيـره، وهـو مـا يقـودنـا لطـرح التسـاؤل الآتـي: هـل ينبـغي أن نبحـث عـن أسبـاب الإخفاق في البـدء داخـل البلـدان المعنيـة؟ أم أن هـذه الأسبـاب نـاتجة عـن عـلاقـات التبعيـة و الاستغـلال التـي تهيمـن عـلى السـوق العـالمية ؟.

الـواقع يكشـف لنا أن سيـاسـات التنمية التـي اتبعـت فـي جـل دول جنـوب حـوض المتـوسـط لـم تستطـع تحقيـق الأهـداف المـرسـومة، فحصيلـة هـذه السيـاسـات التـي تمتـد على طول الثـلاثيـن سنـة الأخيـرة إن لـم تـكن سيئـة كليـا فهـي عـلى الأقـل لـم تـرقى إلـى درجـة تضمـن لهـذه الـدول تحقيـق تـوازنـاتهـا الاقتصـادية الكبـرى، وهـو مـا انعـكس سلبـا على الـوضع الاقتصـادي الاجتمـاعي لهـذه الـدول، حيـث أصبـح هـذا الـوضع يشكل واحد من أهم العقبـات التـي تـواجه مشـروع الشـراكة الأورمتـوسطية ، لـذا نجـد أن وثيقـة بـرشلونـة خصصت محـورا كـامـلا لهـذا المـوضـوع، بـل أكثـر مـن ذلـك نجـد أن مشـروع الشـراكة كلـه قائم أسـاسـا عـلى فكـرة بنـاء منطـقة للتبـادل الحـر، التـي تطـرح كعـلاج للمشاكل الاقتصـادية التي تعيشهـا الضفـة الجنـوبية للمتـوسـط، والاتحـاد الأوربـي يـريـد مـن خـلال بنـاء فضاء أورمتـوسطي تحقيـق مـا يلـي: أن لا تكـون مجمـوعة الـدول فـي الجنـوب فـي حـالة حرب فيما بينهـا، وأن لا يهتـز استقـرارهـا بسبـب نـزاعات اجتمـاعية وسيـاسيـة، وهذا حتى لا تتحول إلى مصـدر للإرهـاب أو تصـدير المخـدرات إلـى أوربـا و أن لا تهـدد الاستقـرار الاجتمـاعي لأوربـا مـن خـلال الاستمـرار أو الزيـادة الحـادة فـي الهجـرة غيـر المشـروعة إلـى أوربـا .

إن هـذه الـلاءات تقـودنـا إلـى جـوهـر هـذا التحـدي، فهـي تتطـلب إسقـاط الجـدار الاقتصـادي الـذي يفصـل أوربـا عـن جنـوبها، فـالاختـلافـات الشـديدة بيـن اقتصـاديـات دول الضـفة الجنـوبية للحـوض و مثيـلاتهـا الأوربيـة تطـرح تسـاؤلات عـديدة عـن طبيـعة هذه العـلاقـة (الشراكة)، هـل تكـون أفقيـة فـي اتجـاه واحـد مـن الشمـال إلـى الجنوب ؟ أم تفـاعلية في إطار سيـاسـات الاعتمـاد المتبـادل و تقسيـم العـمل بيـن الطـرفيـن ؟.

الجواب الواقعي عن السؤال موجود على أرض الواقع ، فالجغرافيا السياسية للموارد الطاقوية في حوض المتوسط تطرح أمامنا تفاوتا في التوزيع الطبيعي لهذه الموارد بين بلدان الضفة الجنوبية والضفة الشمالية للحوض، هذا التفاوت ولد تجارة متوسطية تتميز بتدفق النفط و الغاز من الجنوب نحو الشمال من جهة (أنبوبي الغاز العابرين للمتوسط، مشروع ليبي إيطالي لمد أنبوب ثالث)، و تدفق السلع الاستهلاكية من الشمال إلى الجنوب من جهة أخرى، و حسب الباحث إسماعيل خناس: " بات الكلام على آفاق تقسيم جديد للعمل أقل تفاوتا بين البلدان المتوسطية وأوربا من قبيل البلاغة الخطابية، و أكثر فأكثر أخذت المبادلات اللامتكافئة بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط تميل نحو نقاط من القطع من شأنها أن تخلخل الاستقرار في هذه المنطقة"[1]، إذ أن دول الضفة الجنوبية ستتحول في ظل هذا المشروع إلى مجرد مصدر للموارد الأولية، و سوق لترويج المنتوجات الأوربية، والذي يتمعن جيدا في إعلان برشلونة يجد بعض المؤشرات التي توضح هذا، إذ يتوقع البيان الختامي للقمة زيادة الحاجيات في الطاقة خلال السنوات العشر المقبلة بسبب النمو الديمغرافي (دول الضفة الجنوبية بالطبع)، والاقتصادي (الدول الأوربية)، ويقترح البيان الختامي في هذا الصدد تنمية و تعزيز شبكات الربط الكهربائي و الغازي من خلال تمديدها إلى جميع البلدان المحيطة بالمتوسط، وتحسين التعاون في إنتاج واستعمال الموارد الطاقوية للمنطقة، غير أن الذي يجب أن لا يغيب على الجميع أن تدني معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول جنوب الحوض والمصحوب بتنامي ظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية، لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول، وهنا يمكن اعتبار أن الخطر لحقيقي الذي يهيمن في المتوسط ناتج عن الفوارق التي ما تزال تتعمق بين الدول الغنية والدول الفقيرة لأن البؤس سيصبح يوما بعد يوم مصدر توتر و نزاع، وحتى نفهم جيدا هذا الخطر، نقارن في الجدولين أدناه تطور السكان في مختلف مناطق الحوض بين سنتي 1983و1993، وبالموازاة سنقارن تطور توزيع الثروة في حوض المتوسط خلال نفس الفترة.

[1] إسماعيل خناس: تحدي الطاقة في حوض المتوسط ، ترجمة: سمير سعد ، دار الفرابي، بيروت ص14

جدول 10 : تطور توزيع السكان في حوض المتوسط

السنة	دول المجموعة الأوربية المتوسطية	دول المغرب العربي	المشرق	باقي دول المتوسط
1983	% 42	% 14	% 15	% 21
1993	% 41	% 15	% 22	%22

المصدر : René Téboul : L'integration economique du bassin médeteraranéen Harmattan ,Paris 1997 .p74

جدول12 : تطور توزيع الثروة في حوض المتوسط

السنة	دول المجموعة الأوربية المتوسطية	دول المغرب العربي	المشرق	باقي دول المتوسط
1983	% 82	% 4	% 8	% 6
1993	% 86	% 3	% 5	%6

المصدر : Op. cit, p75

الملاحظ للجدولين سيرى بوضوح الصعوبات الرئيسية في المتوسط التي ستواجه مشروع الشراكة خصوصا فيما يتعلق بالهجرة والاستقرار الاجتماعي، فخلال سنة 1983 نلاحظ ما يلي :

الدول المتوسطية للمجموعة الأوربية(إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان) لا تمثل سوى 42 % من سكان الحوض، بينما نفس هذه الدول تنتج82 % من الناتج الخام الكلي للمتوسط، في هذه الفترة دول المغرب العربي تشكل 14 % من سكان الحوض لكن لا تنتج سوى4 % من الناتج الخام الكلي للمتوسط، أما المشرق فهو يضم خلال نفس الفترة 19% من سكان الحوض لكن لا ينتج سوى 8 % من الناتج الخام الكلي للمنطقة ، أما بقية الدول المتوسطية (تركيا، يوغسلافيا سابقا، قبرص، مالطا) فهي تضم 21 % من سكان المنطقة وتنتج 6 % فقط من الناتج الكلي الخام للمنطقة، فالملاحظ أنه خلال هذه الفترة يوجد لا توازن كبير جدا في المنطقة،تفاقم مع مرور الوقت حيث ازدادت الفوارق تعمقا وهذا ما يكشفه الجدول من خلال سنة 1993 ، فدول الاتحاد الأوربي المتوسطية أصبحت لا تضم سوى 41 % من سكان المنطقة، في حين تنتج حوالي 86 % من الناتج الخام الكلي للمتوسط، بالمقابل سكان المغرب العربي ارتفع بشكل كبير حيث أصبح يمثل 15 % من مجموع سكان الحوض في

حيـن تنـاقص وزنه فـي النـاتج الكلـي الخـام و بلـغ 3 % فقـط، نفـس الاتجـاه نجـده فـي المشـرق وبـاقي دول الحـوض (أنظـر الجـدولين)، و إذا مـا أضفنـا إلـى ما سبق مشكلين آخرين نجد أن المنطقة تسير فـي طـريق مسـدود لا يـؤدي إلا للصـدام .

المشـكل الأول يتمثـل فـي مشـكل المـديونيـة حيـث يمثـل ارتفـاع الفـائض المـالي الخـارجي بـالنسـبة لـدول الضفـة الجنـوبية شـرط للحصـول عـلى نتـائج إيجـابية انطـلاقـا من مسار الإصـلاحـات والتكـيف الاقتصـادي الـذي لا يمـكن الـوصـول إليـه دون حـل مشـكل المـديـونية، و هنـا تكمـن المفـارقة إذ أن مشـروع الشـراكة الأورومتـوسطية يتجـاهل تمـامـا هـذه المشكلة المهمة المـركـزية، ففـي اللقـاء الـذي عقـد يـوم 24 مـاي1997 بـبـروكسـال وضـم خبـراء مـن الدول المعنيـة بمشـروع الشـراكة الأورمتـوسطية بـرز الخـلاف حـول مسـألة الـديون ، حيث يرى الأوربيـون أن الإطـار الـوحيد لتسـويتهـا هـو معـالجتهـا فـي إطار المؤسسـات المـالية الـدولية(صنـدوق النقـد الـدولي عـلى وجـه الخصـوص)، فـي حيـن طـالب شـركـاء الجنـوب إدراج جـزء مـن هـذه الديـون ضمـن رؤوس الأمـوال الأوربيـة المـوجهـة للاستثمـار في دول الجنـوب .

لقـد شهـد عقـد الثمـانينـات دخـول الجنـوب فـي دوامـة تـراكم المـديـونية التي أضعفتهـا وأفقـرتهـا فـأمـام قلـة إمكـانيـات الـدفع الخـارجي وزيـادة الحـاجـة إلـى الواردات وارتفـاع الطلـب بفعـل النمـو الـديمغـرافي، لجـأت دول الجنـوب إلـى طلـب القـروض الخـارجية،و هنـا نشيـر أن أزمـة المـديـونية تميـزت بظـاهـرة جـديدة لـم تـوجـد أبـدا مـن قبـل، فـالـدول الفقيـرة المـدينة و جدت نفسهـا مصـدرا صـافيـا لـرؤوس الأمـوال بـاتجـاه الشمـال و حسـب البـاحث **جورج قرم Gcorges corm** "منـذ نهـاية سنـوات 70 الـدول غيـر المصنعـة في حـوض المتـوسط تـدفع كـل سنـة مـن 5 إلـى 8 مليـار دولار أكثـر ممـا تستقـبل مـن دول(**O.C.D.E**) بشـكل أوضـح الضفـة الجنـوبيـة تمـول الضفـة الشمـالية فـي حـوض المتـوسط "[1] و لـم تستـطع السيـاسـات المقتـرحة مـن تجاوز المشكل الـذي مـا يـزال يـرهق كـاهـل دول الضفـة الجنـوبية فـي المتـوسط ، فمثـلا الجـدول رقـم 3 يبيـن بـوضوح

[1]Bernard Ravenel:Mer commune,Sécurité commune;Confluences Meditérranée N°2. Hiver92, p34.

وضعية ثلاث دول مغاربية هي تونس، الجزائر، المغرب اتجاه المديونية مع الآخر بعين الاعتبار أن الدول الثلاث لجأت أكثر من مرة إلى جدولة ديونها رغم ذلك كما يبين ذلك الجدول بوضوح ما زالت حجم المديونية كبير مقارنة بالناتج الداخلي.

جدول13: تطور المديونية الخارجية لدول المغرب العربي 1994/1984 .

السنة	الجزائر			المغرب			تونس		
	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ [بالمئة]	خدمات د/ص [بالمئة]	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ [بالمئة]	خدمات د/ص [بالمئة]	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ [بالمئة]	خدمات د/ص [بالمئة]
1984	12,056	,2024	33,60	10,169	83	24,80	37,07	46,10	24,2
1991	28,633	87,6	73,70	21,219	76,73	27,80	82,96	71,55	22,70
1994	27,120	84,75	39,30	21,900	69,40	-	9400	59	19,80

م.خ : المديونية الخارجية

ن.د.خ : الناتج الداخلي الخام

د : الديون

ص : الصادرات

المصدر : عبد الحميد الإبراهيمي : المغرب العربي في مفترق الطرق ،

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ،1996 ، ص 324

المشكل الثاني مرتبط بالأول وهو يمثل موضوعا عريضا يطرح إشكالا عويصا بالنظر إلى الخلفيات التي تحكمه و التداعيات التي يثيرها، إذ تعتبر الهجرة تحديا و فرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية الأوربية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة و تشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي ، لذا أتصور أن الشئ الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوربي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب ، وهو الشئ الذي يشرحه الباحث الإسباني **الفانسو ريبيرا " Alfons Ribera"** ، بقوله:" إذا كان الخطر بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، و إذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن

الخطـر سيتقـلص بشـكل يتنـاسب والنمـو فـي هـذه المنطقـة"[1].وهو ما يذهب إليه الخبير الإسباني " **خوان أنطونيو ساكولوجا** " حيث يصف النمو السكـاني في شمال إفريقيـا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوربا العدة و يستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه: "إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرمـا وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوربي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"[2]، وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون ما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط، فهناك إذا حاجة لمـواجهة مشكـلات دول جنـوب المتـوسط لتحقيـق الأمـن المشتـرك و الـوصول إلـى مفهـوم شـامل للأمـن يتضمـن التنميـة الاقتصـادية، وهنـا نشيـر إلـى التصـريح الشهيـر للـرئيس الـراحل هـواري بـومدين سنـة 1974 ، حيـث قـال " لـن تستطيـع أ ي قنبلـة نـووية أن تـوقف زحف الملايير مـن البشـر مـن الجـزء الجنـوبي الفقيـر للعـالم نحـو الشمـال"[3] ، و حتـى نفـهم هـذا المشـكل نعـطي بعـض الأرقـام التي تشـرح الـوضع أحسـن مـن أي شـئ آخر، حيث يبرز حوض المتوسط كمنطقة ذات زيـادة سكـانية كبيـرة، الـدول المشـاطئة للحوض جمعت 142 مليون نسمـة فـي بـداية القـرن، انتقـل الرقـم إلـى 220 مليون سنة 1950 ،وتظم المنطقة حوالي 450 مليون نسمة سنة 2000 (أنظر الجدول رقم 4).

جدول 14 :النمو السكاني في جنوب المتوسط (1950-2000) (بمليون نسمة)

السنة / دول جنوب المتوسط	1950	1970	1990	2000
دول جنوب شرق المتوسط	70,64	117,64	194,53	242,55
تركيا	20,8	35,3	55,6	66,6
إفريقيا المتوسطية	42,6	69,05	117,27	147,66
مصر	20,3	33,05	54,05	66,7
المغرب العربي	22,3	36,15	63,22	80,95

Source : prospects of world ; 1988 ONU

[1] انظر : Bichara Khader : Le partenariat euro-méditerranéenne. p 8

[2] و لبد محمود عبد الناصر: التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف. السياسة الدولية، أفريل 1996، العدد 124، السنة 32، ص58

[3] Chrles Zorgbibe : La Méditerranée :nouvelle ligne de front
Revue politique et parlementaire, 97 ᵉ Année , Nº nov /Dec 1995 , p 67

فهـذا النمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة، وهما معا يسيـران نحـو التفـاقم، إذ تثيـر الهجـرة مشكـلة مـزدوجة فـإقفـال بـاب الشمـال قـد يؤدي إلى انفجـار فـي دول الجنـوب يطـال بتـداعيـاته الشمـال، وعـدم إقفـال البـاب واستمـرار الهجـرة مـع مـا تفجـره مـن تنـاقضـات اجتمـاعية فـي التقـاليد والعـادات مع الـدول المستـوعبة يـؤدي إلـى خلـق تـوتـرات تهـدد السلـم الاجتمـاعي و تقـوي التيـارات المتطـرفة، وهـو مـا عبـر عنـه الملـك الحسـن الثـاني بطـريقته حيـن قـال " عنـدمـا نطـرق أبـواب أوربـا لـيس مـن أجـل تطـوير الهجـرة و لـكن مـن أجـل تـوقيفهـا عـن طـريق التنميـة الاقتصـادية "[1].

وهنـا نشيـر إلـى أن تـدفق المهـاجـرين كـان مـوضوع تصـريح ختـامي خـرجت بـه القمـة الاقتصـادية والاجتمـاعية الأورمتـوسطية يـوم 22 نـوفمبر 1996 فـي بـاريـس، وتضمـن التصـريح مـلاحظـات مفـادهـا أن وجـود مهـاجـرين في البلـدان الأوربيـة يشـكل عنصـرا جـد إيجـابي فـي إطـار تكثيـف التكـامل الاقتصـادي والاجتمـاعي بيـن الضفتيـن، غيـر أنـه يضيـف أن بنـاء منطقة للتبـادل الحـر حـول المتـوسط قـد تكـون لهـا عـواقب وخيمـة عـلى حـركة السكـان داخـل هـذه المنطقـة، و يـؤكد التصـريح عـلى أن كـل سيـاسة لضبـط تـدفق المهـاجـرين ينبغـي أن تـرافقهـا فـي البلـدان الأصليـة أعمـال لصـالح التنميـة والتكـوين بـالتعـاون مـع البلـدان المستقبلـة، و يقتـرح التصـريح تحـديد ميثـاق أوربـي متـوسطي مشتـرك لحقـوق المهـاجرين وواجبـاتهم، وخـلال هـذا اللقـاء تـم تـداول قضيـة ضبـط هجـرة العمـالة مـن خـلال تمـويل بـرامج التنميـة فـي دول المصـدر و تحسيـن شـروط التبـادل التجـاري مـع دول جنـوب المتـوسط و تخفيـف عبـأ الديون واحتـواء الآثـار الاجتمـاعية السلبيـة للإصـلاحات الاقتصـادية، وهو مـا يـزيد مـن ضـرورة معـالجتهـا ضمـن رؤيـة تعـاونية حتـى يسهـل التحـكم في آفـاق تطـورها بعيـدا عـن الأحكـام المسبقـة و التـوجس المتبـادل و البـدء بـافتـراض سـوء القصـد الـذي ضـل يحـكم هـذه المسـألة خـلال السنـوات المـاضية، التـي جـرى خـلالهـا تسييـس قضيـة الهجـرة حيـث أخـذت طـريقهـا إلـى قمـة أولويـات العمل السيـاسي تـدريجيـا خـاصة مع صعود اليميـن المتطـرف وانخفـاض معـدلات النمـو الاقتصـادي في بلدان الإتحاد الأوربي يتيح التخفيف من الضغط الديمغرافي عبر امتصاص قوة العمل المنحدرة من هذه البلدان .

---

[1] El Waten , 15 Avril 1997 , p 12

غير أننا نشير أنه إذا كانت التدفقات المالية والاستثمارات الأوربية تعتبر شرطا مسبقا لتحقيق سياسة جهوية جديدة حول البحر المتوسط على أسس متكافئة وعادلة فإنها تمثل من جانب آخر ضرورة ملحة للحد من تدفق المهاجرين من جنوب إلى شمال المتوسط .

المطلب الثاني: التحدي الديمقراطي

وضع الاتحاد الأوربي لنفسه من خلال بيان برشلونة هدفا محددا، هو العمل على دعم قيام هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية و يدعو هذا الهدف للتساؤل : ألا يوجد تضارب في الأهداف بين دعم عملية الاستقرار و دعم عملية التحول الديمقراطي في الوقت نفسه ؟ ثم من يسبق الآخر ضمان تنمية دائمة ومستقرة أم الدمقرطة ؟.

نطرح هذا التساؤل لأن دمقرطة المجتمعات والانتقال من نظام إلى آخر ترتبط بقدر معين من المخاطرة، فالمجتمعات التي استكملت جهود التحديث أصبحت أكثر استقرارا من المجتمعات التي تقف في منتصف الطريق بين المعايير القديمة والمعايير الحديثة، والواقع القائم اليوم في حوض المتوسط يبرز أن مجتمعات المنطقة الآن تمر بمرحلة انتقالية صعبة جدا، فمن جهة توجد عدة ظواهر تشكل واقع السلطة في دول جنوب حوض المتوسط و تعكس القطيعة القائمة بين الدولة والمجتمع نذكر منها على وجه الخصوص:

- انعدام آليات التداول الطبيعي على السلطة و حتى إن وجدت فهي تبقى شكلية مظهرية وظيفتها لا تتعدى الاستهلاك الخارجي .

-احتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع بالحد الأدنى من المسؤولية و الكفاءة المهنية .

ومن جهة أخرى تبرز حركية جديدة داخل هذه المجتمعات من خلال بدايات تشكل مجتمع مدني واع ، قادر على تحدي السلطة وهو ما يعكس عجز الدولة عن مسايرة التطور الاجتماعي وضعف قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم نمو قوى الاحتجاج الاجتماعية والسياسية في مواجهة هذا العجز الذي يعكس أزمة الدولة.

إن التقدم نحو الديمقراطية و تجاوز أزمة الدولة يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها، فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة، ومن هنا يبدو أن العقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية التي بقيت تراوح مكانها في دول جنوب الحوض تكمن في هشاشة القوى الاجتماعية و سوء توزيع الثروة .

ويبدو أن السياسة الأوربية اتجاه المنطقة تجاهلت هذا، وحاولت أن تقفز عليه، إذ اعتمد الاتحاد الأوربي استراتيجية تحقيق الاستقرار المحدود من خلال سياسة المعونات التي يقدمها، فمعروف أن اتفاقيات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية ترتبط بشروط سياسية مسبقة(ترقية الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان)، ولا تراعى خصوصيات كل دولة والمرحلة التي تمر بها، بل أكثر من ذلك هناك ما يشبه نظام للرقابة على المعونات المقدمة يشرف عليه خبراء المفوضية الأوربية، من خلال الزيارات الميدانية التي يقومون بها إلى المشاريع والمؤسسات التي تستفيد من هذه المساعدات وهذا وفق برنامج زمني محدد، ويقدم الاتحاد الأوربي مبررات لهذا السلوك الرقابي كون أن هناك جماعات في المؤسسات الحكومية والمجتمع تريد بقاء الوضع على ما هو عليه واستمرار الوضع الراهن، وقد تستغل المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوربي لتحقيق أهدافها. والاتحاد الأوربي هنا يعمل بقصد أو عن غير قصد على تفجير مجتمعات الضفة الجنوبية سياسيا، وإجهاض عملية التحول قبل نموها، فاللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية و تراجع معدلات النمو يجعل الديمقراطية هشة ورهينة للأوضاع، فالحصول على الحريات السياسية لا يؤدي لسوء الحظ إلى تلاشي البؤس الاجتماعي بل ربما العكس هو الصحيح، فالتحرر الاقتصادي والسياسي في بداياته يدفع ببروز قطاع خاص طفيلي، يسعى للاغتناء بطرق ملتوية، وهنا نؤكد على التداخل الموجود بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي، فالاهتزاز الذي يحدث أثناء مرحلة التحول و الانتقال يسمح بإعادة توزيع الأوراق لصالح نخب خاصة، دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من الناس ، وهو ما يولد حتما عند هذه الفئات فقدان الثقة في الديمقراطية وارتباطها بسبب فشل النظم الجديدة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

لذلك يبدو أن دول المنطقة وقعت فيما سماه **صامويل هنتغتون** فخ الديمقراطية **Trap of démocratie** ، حين اندفعت (أو دفعت) بشكل سريع نحو فتح المجال السياسي للقوى المعارضة تحت ضغط الواقع الاقتصادي المتردي، والغضب الاجتماعي المتزايد، وكذا الشروط الخارجية التي تربط بين تقديم القروض والمساعدات بالديمقراطية، وهي بذلك لجأت إلى الحلول السهلة التي قد تزيد في تعقيد الأمور (حالة الجزائر مثلا) ، لأن الديمقراطية ليست وصفة سحرية نستطيع بها القضاء على كل المشاكل التي تراكمت عبر الزمن،" إن الديمقراطية هي أولا و قبل كل شئ معركة اجتماعية و سياسية طويلة من أجل إيجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة و المجتمع معا "[1] ، فالديمقراطية لا تنشأ إلا في مجتمع نضجت فيه القوى الاجتماعية والسياسية، و هذا بالضبط ما أخفقت فيه النظم القائمة في المنطقة، حيث لم تنجح في بناء مجتمعات قادرة على تطوير ذاتها وعلى مواجهة تحدي التنمية، وبمعنى آخر أخفقت في التوفيق بين الانفتاح السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فالانتقال نحو الديمقراطية في المنطقة اليوم موجود في مواجهة ضرورة إيجاد توازن بين ثنائية متقابلة، هي من جهة مستلزمات الاقتصاد الليبرالي الذي يقوم على فكرتي السوق وحرية المنافسة، ومن جهة ثانية التحرر السياسي الذي يقوم على حقوق الإنسان والتعددية الحزبية والتداول على السلطة . وهذا أمر يصعب تحقيقه في ظل المفارقة التي تميز الدولة في المنطقة، فهي متهمة بكونها دولة متدخلة في الميادين التي لا تملك فيها الكفاءة (إفراط البيروقراطية)، وكونها دولة غائبة في الميادين التي هي عادة من اختصاصها، و باختصار إن الدولة في هذه البلدان تفرض وجودها حيث لا يجب أن تتدخل، و تصبح عاجزة، حيث يجب أن تكون موجودة، وهو الأمر الذي يثبت أن الخيار الديمقراطي في الواقع يعكس بطريقة غير مباشرة ضعف الدولة وغياب بدائل أخرى في ظل الظروف العالمية والمحلية الجديدة، وهذا بالرغم مما أبرزه تطور دول جنوب الحوض في السنوات القليلة الماضية من ارتفاع مكانة

[1] برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر 1990، ، ط 4، ص45

المطالب الديمقراطية وقضاياها ، إذ أن التوجه الديمقراطي ما يزال هشا جدا، و يرجع ذلك لسببين هما:

أولا : أن هذه الديمقراطية ما زالت شكلية مظهرية ومطابقة في معظم الأحيان لمفهوم اللبيرالية الاقتصادية (الانفتاح) وهي السياسة التي تستجيب لشروط المؤسسات المالية الدولية أكثر مما تستجيب للتطلعات السياسية والاقتصادية للجماهير.

ثانيا : أن هذه الديمقراطية هي في الغالب الأعم مفروضة من الخارج من خلال خطاب حقوق الإنسان و ليست خيارا سياسيا اتخذته القيادات الوطنية بإرادة سياسية واعية.

إن الانتقال نحو الديمقراطية يقوم أولا على أساس وضع بدائل اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية و متماسكة، ثم يأتي بعدها التحول الداخلي وتوازنات السلطة التي تستدعي إصلاح جذري في هياكل الدولة، يمكنها من التحرر عن مجموعات المصالح الخاصة ومراكز الضغط التي تسيطر عليها و تتحكم فيها، ثم تأتي في النهاية العوامل الخارجية خصوصا منها التحولات الإقليمية، لأن أي إصلاح مؤسسي واجتماعي داخلي في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بإصلاح النظام الإقليمي، خصوصا فيما يتعلق بمسألة الصراع العربي الإسرائيلي، فما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على نجاح عملية السلام إزاء أي جماعة من النخب الحاكمة التي تستمد شرعيتها من وجود عدو خارجي حقيقيا كان أم وهميا ؟ .

هذا الانتقال أصبح اليوم يشكل تحديا قائما بذاته، فالدولة في منطقة جنوب حوض المتوسط قد تطورت في طبيعتها وأهميتها، فبعد أن كانت وسيلة التحول و التغيير و تقديم الخدمات، أصبحت تظهر الآن و كأنها العقبة الرئيسية أمام التغيير و التحول من أي نوع، إذ أكدت الدولة مؤخرا عجزها وعدم فعاليتها في تحقيق إنجاز حقيقي للمجتمع وهو الأمر الذي يفسر سر القطيعة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي يجب القبول في هذه المرحلة (مرحلة التحول والانتقال) بوجود قدر معين من عدم الاستقرار السياسي والفوضى، لكن هنا يثار التساؤل عن حجم النتائج المترتبة على حالة عدم الاستقرار؟ وهل يستدعي الانتقال إلى الديمقراطية التضحية بمكتسبات المراحل السابقة .

إن المتأمل مثلا في التجربة الجزائرية يقف مشدوها للدمار الكبير الذي مس الجزائر على كل الجبهات خلال العشرية الأخيرة، وهي الفترة التي بدأت فيها عملية الدمقرطة، فمن جهة نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية تفككت بفعل العنف و كذا الأفكار الاستئصالية، وهو

ما انعكس سلبا على منظومة القيم التي اهتزت، حيث طرحت مواضيع تتعلق بالهوية والانتماء الإسلامي العربي ، ومن جهة ثانية نجد أن الجزائر خسرت كثيرا على الجبهة الاقتصادية، ولجأت إلى جدولة ديونها مرتين، بالإضافة إلى هذا تكاثرت عمليات حل المؤسسات التي تعد من مكاسب المراحل السابقة، و قبل هذا عرفت الجزائر مأساة حقيقية بفعل العدد المرتفع للقتلى ولضحايا الإرهاب، ومقابل كل هذا لم تجني الجزائر سوى مؤسسات تمثيلية هشة وغير قادرة على الفعل بعيدا عن ظل السلطة التنفيذية، وهنا نتساءل: هل يكفي هذا مقابل التضحية و الدمار الذي لحق بالجزائر ؟.

إن الإشكال الذي يطرح نفسه ونحن بصدد الحديث عن الانتقال والتحول نحو الديمقراطية هو إشكال مزدوج، يطرح العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جهة وعلاقتهما بالاستقرار من جهة أخرى في شكل علاقة خطية، فهل الديمقراطية هي التي تفتح الطريق للاستقرار الذي يشجع على الاستثمار والتنمية ؟، أو العكس أي التنمية تضمن الاستقرار الذي يمهد للدخول في التجربة الديمقراطية ؟.

المطلب الثالث: التحدي الأمني.

تأخذ قضايا الأمن في حوض المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة، ليس فقط بسبب الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط باعتباره المركز الأساسي الذي تدور حوله حركة العالم القديم، ولكن كذلك ما تتميز به قضية الأمن المتوسطي من ديناميكية، خاصة و أن البحر يلاصق أوربا و بالتالي يرتبط أمن البحر بأمن القارة، وهذا ما أشار إليه مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوربي الذي اعتبر حوض البحر المتوسط العمق الإستراتيجي الجنوبي لأوربا، و لذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورمتوسطية، حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوربي للشراكة، فرغم التركيز الأوربي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نجد أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة، و يبدو أن ندوة برشلونة قد أعطت

اهتماما متميزا لقضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الأورمتوسطي، وقد أكد البيان الختامي أن السلام و الاستقرار في منطقة المتوسط يمثل مكسبا مشتركا . و هذا يقودنا رأسا للحديث عن الرؤية الأوربية للبعد الأمني، ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوربية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث **إدوارد مورتيمير**[1] إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية و صارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي، بينما النظرة الغالبة في غرب و جنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط ، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و لذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب ، و هذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، حيث اختلف مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه، إذ كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكري باعتبار أن القوة العسكرية هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها و تحقيق الاستقرار الداخلي، إن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات و المجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، فالفكرة الجديدة اليوم هي أن"أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الآخرين"[2]، وهو ما يعكس التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي الذي في ظله أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول و ليس التحالف العسكري هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الإقليمية)، إذن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن

---

[1] بيتر بلادو: أوربا و البحر المتوسط ، السياسة الدولية ، أفريل1996 ، العدد 124 السنة 32 ، ص 95

[2] Marc bounefons,Vers un nouveau concept de sécurité confleunces Méditerranée N^0 2,Hiver 1992 p41.

الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و إنسانية (فكرة تدني منفعة القوة العسكرية).

وهنا يمكن فهم الشراكة الأورمتوسطية ، فهي فكرة تقوم على الأهمية الإستراتيجية لهذه الشراكة في دعم السلام و الاستقرار، إذ لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم على التنمية الاقتصادية و التطور السياسي لأن الأمن لا يعني الهيمنة و الردع فقط .

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت في الدول الأوربية شعورا باللاأمن، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري، ولكن ذو طبيعة اقتصادية اجتماعية ثقافية، فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط ، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجه السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوربي، ومن هنا نجد أن الاتحاد الأوربي عندما أراد أن يواجه مشكلات مثل الهجرة والتطرف القادمة من الجنوب قرر بعث مشروع الشراكة الأورمتوسطية، وكما يشير إلى ذلك **روبرتو أليبوني** " Roberto Aliboni" الدول الأوربية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا (...)، لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات و أخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل"[1] ، وبالطبع يجب الاستعداد للتعامل معه و مواجهته .

وضمن نفس السياق ولمواجهة الأخطار الجديدة القادمة من الجنوب وفي إطار مراجعة جيواستراتيجية الحلف الأطلسي تحتل إيطاليا وإسبانيا مكانا متقدما في الهندسة الأمنية للحلف، فبالنظر إلى التوجهات الكبرى للنموذج الدفاعي الجديد الذي يجري بناؤه يمكن فهم الإدراك الأوربي الجديد للجنوب، فتحسن العلاقات شرق-غرب، تزامن مع تزايد تعقد العلاقات بين الشمال و الجنوب، فالأخطار التي يمثلها وصول بعض التيارات الإسلامية المتشددة للسلطة قد تنتج توترات كبيرة و لا استقرار في كامل المنطقة ثم مشكل المديونية و النمو الديمغرافي .

---

[1] Bichara Khader, géopolitique de la proximité, l'harmattan 1994,p54

لمواجهة كل هذه الأخطار تم إعادة هيكلة القوات المسلحة بشكل يسمح لها بسرعة الانتشار و التدخل، هذه الاستراتيجية مبنية على القدرة على الانتشار بواسطة قوات التدخل السريع" RDF " (في 11 أفريل 1992 تم الإعلان عن إنشاء قوات بحرية من طرف الحلف الأطلسي خاصة بالمتوسط أطلق عليها اسم" Stanaformed " مقرها مدينة نابل الإيطالية، و في 19 نوفمبر 1996 تم الإعلان عن تشكيل قوة عسكرية للمحافظة على السلام في جنوب المتوسط، سميت بـ "Eurofor " و مقرها مدينة فلورنسا الإيطالية)، وحماية المصالح الأوربية و متابعتها و هو ما لمح إليه المفوض الأوربي مانويل مارين "Manuel Marin " حين قال " علينا أن نضمن للمتعاملين الاقتصاديين بيئة مستقرة و آمنة "[1] .

أما المؤرخ شارل زورقبيب[2] "Charles Zorgbibe " فيرى أن خطر الجنوب له ثلاثة أشكال:

1 -خطر التطرف الديني: أوربا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الديني كظاهرة مرتبطة فقط بأعمال عنف و إرهاب بل و أيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي و استقرارها (تفجيرات الجماعة الإسلامية المسلحة في ميترو باريس) .

2 -خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يمثل تهديد حقيقي للسلم و الأمن في المتوسط، فإمكانية امتلاك أسلحة الدمار الشامل تفتح المجال واسعا لسباق التسلح، و قد أعطت إسرائيل المبرر للدول الأخرى للسعي لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك .

3-خطر الضغط الديمغرافي في الضفة الجنوبية، فالوضعية المتحركة داخل الدول المتوسطية الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية قد تؤدي إلى تزايد عدد المهاجرين اللاجئين إلى شمال المتوسط .

و حسب شارل زرقبيب وحده التعاون مع الضفة الجنوبية يسمح للاتحاد الأوربي التعامل مع هذا الخطر الذي أكده الأمين العام لـ OCDE : Jean-elaude paye سنة

---

[1] Manual Marin: Investir dans la région mediterranéenne ; L'europe sans frantieres , Avril 1997

[2] انظر: Charles Zorgbibe: La Méditérranée, nouvelle ligne de front ? Revenue polotique et parlematnaire, 97ème année . N°80 Nov/Dec 95, p67-.

1994 حيث قال: " إذا حدثت اضطرابات في الضفة الجنوبية للمتوسط ، الدول الأوربية المتوسطية ستكون أولى المتأثرين بها "[1] .

ويبدو اليوم أن المؤسسات الأوربية الحالية لا تستطيع الاهتمام بمشاكل الأمن والوقاية من النزاعات الإقليمية التي أصبحت محتملة أكثر في فترة ما بعد الحرب الباردة و التحكم فيها، لذا تنتشر في المرحلة الحالية التي تشهد توجهات جديدة في السياسة الأمنية في المنطقة فكرة وضع نظم أمنية إقليمية جديدة على الرغم من أن هذه النظم أخفقت في أن تتجسد على أرض الواقع عقب الشك الذي خلقته حرب الخليج الثانية.

وبما أن الاتحاد الأوربي و شركاءه تبنوا مفهوم الحوار السياسي الدائم كما جاء في إعلان برشلونة ، فإن هذا المفهوم إلى جانب محادثات السلام يمكن أن يؤدي إلى نظام شامل على غرار مؤتمر الأمن و التعاون في أوربا، و لكن التعاون في المجال الأمني يجب ألا يقتصر على نظام المؤتمرات التي تهدف إلى بناء الثقة، وإنما يجب أن يمتد إلى صياغة معايير محددة ملزمة لجميع الأطراف المعنية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل (حالة إسرائيل) ، و لا بد أن تكون هناك إمكانية لفرض العقوبات على الطرف الذي يسلك سلوكا يحيد عن هذه المعايير .

ويبدو أن" نظام الأمن القائم على فكرة الأمن المتغير مناسب للمنطقة أكثر من غيره"[2] فوضع نظام أمن موحد يضم منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بأكملها دون أن يأخذ في الاعتبار اختلاف مصالح أطرافه فمن المحتمل ألا يكون قادرا على الاستمرار، ذلك أن الأنماط المختلفة للصراع في المنطقة تتطلب أسلوبا مغايرا في التعامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية المختلفة، ففي دول المغرب العربي تعد أشكال الصراع الداخلي ذات أهمية لا يستهان بها و لكن احتمال الصراع الدولي فيها لا يقارن بالوضع في منطقة شرق البحر المتوسط و لذلك يجب إيجاد نظم إقليمية أمنية فرعية لتحقيق التكامل مع النظام العـ م السائد الذي قد يأخذ شكل المؤتمرات كما اقترحت فرنسا. إن الأمن في

---

[1] Omar Taycbi: Rencontre euromediterranéene de la valette: N° 115/027 14 -20 Avril 1997 Journal le chroniquer

[2] فيرنر فاينفلد: مرجع سابق، ص 19.

المتوسط يطرح نفسه اليوم في شكل تحدي يواجه مجتمعات المنطقة كلها، دون استثناء وهو ما يستدعي تعاونا حقيقيا يكون بعيدا عن الأحكام المسبقة والبدء بافتراض سوء القصد و التوجس المتبادل الذي خلفته المراحل السابقة، وباختصار المنطقة اليوم بحاجة إلى حوار حقيقي يعيد بناء جسور الثقة بين الضفتين .

obeikandl.com

المبحث الثاني: موقع مشروع الشراكة من ظاهرة التكوينات الجغرافية الإقليمية

عند الحديث عن مشروع الشراكة الأورمتوسطية تكثر مقارنة المشروع بتجارب سابقة في مناطق أخرى من العالم خاصة في شمال أمريكا و جنوب شرق آسيا.

وهنا يجري بالخصوص مقارنة دور الاتحاد الأوربي في المتوسط بدور كل من الولايات المتحدة في شمال أمريكا و اليابان في جنوب شرق آسيا، وهنا نتساءل عن إمكانية المقارنة وعن مدى صحتها في ظل واقع أرقامه كلها توحي بعدم إمكانية ذلك؟، فمثلا تشير الإحصائيات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول جنوب وشرق المتوسط تظهر قليلة جدا مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لمناطق جوار اليابان (الصين، ماليزيا، أندونسيا...) أو مناطق جوار الولايات المتحدة الأمريكية (المكسيك ، كندا) فبين 1986 و 1992 تلقت دول جنوب و شرق المتوسط 11,2 مليار دولار كاستثمارات مباشرة من طرف أوربا، وبالمقابل مثلا تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة نفسها 14 مليار دولار. ولذلك سنحاول في هذا المبحث أن نفهم المنطق الذي حكم التجارب السابقة، ومقارنته بالمنطق الذي يحكم مشروع الشراكة ، و حتى يتسنى لنا ذلك سنعرض بشكل وجيز كل تجربة .

المطلب الأول:مقارنة مشروع الشراكة بتجربة الولايات المتحدة مع دول شمال امريكا

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " ALENA " إسقاطا متدرجا للتعريفة الجمركية وغيرها من الحواجز الجمركية من قبل الولايات المتحدة و كندا و المكسيك على السلع و البضائع و الخدمات وحركة الاستثمار التي تدخل سوق كل من هذه الدول الثلاث، فالسلع والخدمات وفرص الاستثمار المتجهة من الولايات المتحدة إلى كندا أو المكسيك تدخل هذه البلاد و كأنها داخل الولايات المتحدة دون ما جمارك أو قيود ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع و الخدمات وفرص الاستثمار المتحركة من المكسيك وكندا إلى الولايات المتحدة ، إذ ستتحول هذه المنطقة إلى سوق واحدة ، تضمن حرية تنقل البضائع و الأشخاص معا .

وما يميز التجربة التكاملية في شمال أمريكا، أن الدول الثلاثة لا ترتبط ببعضها بواسطة علاقات ثلاثية و لكن بواسطة شبكتين من العلاقات الثنائية : من جهة الولايات المتحدة مع كندا في الشمال، ومن جهة ثانية الولايات المتحدة مع المكسيك في الجنوب، فالولايات المتحدة بفعل وضعها هذا تمثل القلب النابض لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، بحيث تشكل مركز ثقل و محرك العلاقات الاقتصادية في أمريكا الشمالية، و في هذا الاتجاه ترتبط أمريكا الشمالية مع باقي العالم بواسطة الولايات المتحدة خصوصا مع قطبي الاقتصاد العالمي الآخرين (أوربا، اليابان)، وهو ما تؤكده المعطيات المتعلقة بالصادرات والاستثمارات الدولية .

وهنا يبدو أنه من الصعب وضع تجربة شمال أمريكا ومشروع الشراكة على قدم المساواة دون الأخذ بعين الاعتبار الدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة في محيطها باعتبارها أكبر قوة اقتصادية مقارنة بالدور الأوربي في حوض المتوسط، وهنا أشير إلى أن المنطق الأمريكي الذي كان وراء بعث اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "ALENA" يقوم على فكرتين أساسيتين :

-**الأولى** : هي تحجيم المخاطر القادمة من الجنوب (المكسيك)، فالوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتأزم الذي يعيشه المكسيك من جراء الأزمة الاقتصادية، والتي انعكست في عجز المكسيك عن دفع مستحقاته من الديون و بداية ظهور مشاكل اجتماعية كبرى قد تهدد الاستقرار

السياسي وهو ما ينعكس سلبا على الولايات المتحدة الأمريكية في شكل هجرة كثيفة من المكسيك إلى الولايات المتحدة، لذلك فالولايات المتحدة تريد أن تجعل من المكسيك من خلال اتفاقية التبادل الحر دولة حاجزة تتمتع بقدر معين من الاستقرار، يسمح لها بصد وتثبيت موجات الهجرة .

-**الثانية** : التموقع الاستراتيجي في ظل ديناميكية العولمة/ الإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنه للحفاظ على مكانتها الريادية في العالم الذي عرف بعد نهاية الحرب الباردة إعادة ترتيب عناصر القوة ، إذ برزت القوة الاقتصادية كمحدد رئيسي لمكانة الدولة، وبرزت فكرة ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة " **No inflence power** " ، عليها أن تنخرط في علاقات من نوع جديد مع جيرانها لبعث تكتل اقتصادي من حجم التكتل الأوربي، يمكن له ضمان استمرارية الولايات المتحدة في الريادة .

فالولايات المتحدة إذن تتبنى سياسة تفضيلية اتجاه جنوبها الخاص عكس ما يحدث في حوض المتوسط ، فمثلا تحقق أوربا في مبادلاتها التجارية مع المغرب وتونس ربح مالي قدر سنة 1992 بـ 650 مليون دولار ، إذن نحن هنا بصدد مشروع مارشال مقلوب وهي وضعية غير موجودة في الفضاء الأمريكي الذي يحدث فيه العكس، حيث تستثمر الولايات المتحدة أرباحها في تلك المناطق مباشرة، وهو الأمر الذي يدعونا للتساؤل هل أن منطقة التبادل الحر هي رهان على المستقبل أم سوق للاحتيال، أرباحه في الحقيقة ترجع لأوربا وحدها، فالمتوسط كما تبين الإحصائيات هو المنطقة التي يحقق فيها الاتحاد الأوربي أكبر فائض تجاري، قدر سنة 1994 بـ18 مليار دولار (أنظر الجدول5) .

وإذا واصلنا عملية المقارنة فإننا نسجل أن اللامساواة في الدخل القومي وعدد السكان التي تميز العلاقات بين أوربا و المغرب العربي تختلف عن تلك القائمة بين المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكي ، و هكذا فالاتحاد الأوربي يملك دخل قومي يفوق بـ 60 مرة الدخل القومي للمغرب العربي، و عدد سكان الاتحاد الأوربي أكثر 6 مرات من عدد سكان المغرب العربي، في الوقت الذي يتجاوز فيه الدخل القومي الأمريكي 11 مرة الدخل القومي المكسيكي، و العلاقة بين عدد السكان هي 1/3 . إن المقارنة بين الشراكة الأورمتوسطية و اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا خاطئة في الأساس، فاتفاقية التبادل الحر تربط بين دول مصنعة

(الولايات المتحدة، كندا) و دولة في طريق النمو (المكسيك) الذي ليس فقط يملك قدرة إنتاجية لا يمكن مقارنتها بتلك التي تملكها دول جنوب المتوسط، ولكنه أيضا يشكل وحدة متكاملة اقتصاديا و متجانسة سياسيا، إذن يشكل سوق وحيد عكس دول جنوب المتوسط التي تختلف فيها سياسات التنمية والنظم السياسية اختلافا كبيرا .

جدول 15 : مبادلات الإتحاد الأوربي مع حوض المتوسط [سنة 1994] (بملايير الدولارات)

	صادرات الإتحاد الأوربي اتجاه المتوسط	صادرات دول حوض المتوسط اتجاه الاتحاد	الفائض
-مواد غذائية	5,2	4,3	0,9
-مواد مصنعة	40,0	16,2	23,8
-طاقة	0,8	10,3	9,5
-معادن	0,6	0,6	0
المجموع	51,6	33,3	18,3

1-المجموع يضم مواد غير موضحة في الجدول

المصدر : Isabelle Bensidoun et Agnés Chevalliers : Europe-méditerranée, le pari de l'ouverture,Economica,Paris1995

بل أكثر من ذلك فحص المساعدات المالية للدول المتوسطية يمثل مناسبة للإشارة إلى أهمية التأثير الأمريكي في حوض المتوسط، فالوزن المالي للولايات المتحدة في حوض المتوسط معتبرة، إذ أن المساعدات المالية الأمريكية تمثل 41 % من مجموع المساعدات المالية العمومية التي تلقتها الدول المتوسطية، في حين المساعدات الأوربية لا تمثل سوى 24 %، وهنا نشير أن الولايات المتحدة تركز مساعداتها المالية خصوصا على إسرائيل وتركيا ومصر .

ولا شك في أن الاستثمار الأوربي في حوض المتوسط يكتسي أهمية بالغة لدول المنطقة، لكن في الواقع لا يشكل إلا القدر اليسير من مجموع استثمارات الاتحاد الأوربي، إذ لا يتجاوز7 % من الاستثمارات المباشرة في الخارج، بينما يخصص الاتحاد 60 % من استثماراته لآسيا و 20 % لأمريكا اللاتينية.

إن الإحصائيات المتوفرة تؤكد بشكل لا يدع مجالا للشك أن مختلف الاتفاقيات بين ضفتي المتوسط دعمت تبعية الضفة الجنوبية اتجاه أوربا، والجدولين أدناه يبينان أنه في الوقت الذي كانت فيه المجموعة الأوربية سنة 1985 تمثل 48,6% من مجموع مبادلات دول جنوب المتوسط ، كانت % 41,1

من مبادلات أمريكا اللاتينية تتم مع الولايات المتحدة ، و بالمقابل دول جنوب المتوسط لا تمثل سوى 3,8 % من مجموع مبادلات المجموعة الأوربية في الوقت الذي تمثل فيه أمريكا اللاتينية 12,4 % من مبادلات الولايات المتحدة .

جدول 16 : حصة بعض الدول المصنعة في التجارة مع بعض المناطق

	المجموعة الأوربية	اليابان	الولايات المتحدة
حوض المتوسط	48,6	2,8	10,2
آسيا	15,5	18,9	18,0
أمريكا اللاتينية	22,5	6,1	41,1

جدول 17 : حصة بعض المناطق في التجارة مع بعض الدول المصنعة

	المجموعة الأوربية	اليابان	الولايات المتحدة
حوض المتوسط	2,4	12,8	12,4
آسيا	1,0	23,8	3,7
أمريكا اللاتينية	3,8	3,9	2,3

المصدر : **Bihara Khader: L'europe et la méditerranée, géopolitique de la proximités L'harmattan , Paris, 1994 , p 254 .**

إن الأرقام السابقة تدل على أن العلاقات بين الولايات المتحدة وجوارها الجغرافي هي أكثر توازنا مقارنة بعلاقات الاتحاد الأوربي بجواره الجغرافي. وهنا نعود لنتساءل هل توجد حقا إرادة لجعل حوض المتوسط مجموعة متضامنة ؟،الواقع أن الشك يراود الباحث في أن تكون صيغة التبادل الحر الحل المعجزة لتحويل المتوسط إلى فضاء للسلم والاستقرار ما لم ترافق هذه الصيغة سياسات دعم جريئة من قبل الاتحاد الأوربي اتجاه دول جنوب الحوض، كما فعلت الولايات المتحدة مع المكسيك حين ضخت أكثر من 70 مليار دولار إلى السوق المكسيكية من أجل ضمان استقراره .

المطلب الثاني : مقارنة مشروع الشراكة بتجربة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا .

ازداد الحديث في العشرية الأخيرة عن المعجزة الاقتصادية التي حققتها دول جنوب شرق آسيا و التي كانت إلى فترة قصيرة تنسب إلى فئة دول العالم الثالث، لكنها استطاعت أن تتقدم مسيرة تلك الدول وتحقق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والدخل القومي حتى أصبح يطلق عليها الدول الصناعية الجديدة . وقد تبنت هذه الدول استراتيجية التصنيع تحريكا للصادرات والتي تعتبر اليوم النموذج الوحيد المتوافق مع وضعية الاقتصاد العالمي الحالية، هذا الاعتبار يؤدي بنا إلى البحث في طبيعة هذه التجربة .

بداية يجب الإشارة إلى أن المنطقة استفادت بشكل كبير من الأجواء التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة، فمثلا كوريا الجنوبية تشكل منطقة حدودية استراتيجية في الحرب الباردة، لهذا تدفقت إليها رؤوس الأموال الأمريكية في البداية ثم تبعتها رؤوس الأموال اليابانية، و نشأت شركات متعددة بين الصناعيين الكوريين و صناعيين يابانيين، نفس الكلام يمكن أن نقوله عن تجربة الفيتنام في مواجهة الزحف الأصفر .

إذن من خلال هذه النظرة السريعة يتبين لنا أن هذه التجربة تقوم على عدد من الخاصيات، أولها المساعدات الخارجية، و الاستفادة من سياسة اليابان التجارية اتجاه المنطقة، حيث لعبت الشركات اليابانية الكبرى دورا كبيرا في نقل التكنولوجيا، بالرغم من بعض المآخذ التي تحسب عليها كاحتكارها للتكنولوجيا العالية، إذ يحاول الاستراجيون في اليابان تحضير بلدهم للقيام بدور أكثر مصداقية لقيادة العالم وبشعار مختلف أسموه الاقتصاد الإيجابي، وذلك عن طريق استثارة النمو الاقتصادي لتوفير آليات تراكم الثروة في بلدان الأطراف، باعتبار ذلك عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار العالمي.

و ثانيها هي أنه وعلى خلاف الوضع في المتوسط و منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا فإن الترابط القائم في جنوب شرق آسيا قد تحقق من خلال السوق دون الحاجة إلى مفاوضات بين الحكومات أو عقد الاتفاقيات الصارمة، حتى أن الباحث **روبرت سكالابينو**[1] من جامعة كاليفورنيا قد صاغ مصطلحا أسماه " منطقة اقتصاد الطبيعة **Area of économie of nature** "

[1] منتدى الفكر العربي: آسيا كنموذج للتنمية و التطور ، المنتدى، العدد128، ماي 1996 ، ص19

لوصف هذه الظاهرة، فالاندماج عن طريق الاتفاقيات يتضمن سياسات خارجية مشتركة، أما الاندماج العفوي على الطريقة الآسيوية فلا تتخلله مثل تلك الحواجز الداخلية و الخارجية .

غير أن المشاكل التي تعاني منها دول جنوب شرق آسيا حاليا كالتراجع في معدلات النمو وانخفاض قيمة العملات الآسياوية، قد دفعت البعض للتشكيك في صحة وسلامة التجربة الآسيوية .

وما يهمنا هنا هو المقارنة بين مشروع الشراكة الأورومتوسطية والتجربة الآسيوية، وأول ملاحظة نسجلها هي أن السياسة التي تتبعها اليابان اتجاه الصين و ماليزيا و تايلندا و الفليبين و أندونيسيا... ، هي سياسة تفضيلية تقوم على فكرة التضامن الذي يمليه القرب الجغرافي وتداخل المصالح الاقتصادية، ويكني الإشارة هنا إلى الاستثمارات اليابانية المباشرة في جواره الجغرافي حيث تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة الممتدة بين 1986 و 1996 حوالي 14 مليار دولار وهو رقم مهم إذا ما قورن بالرقم الذي تلقته كل دول جنوب المتوسط من أوربا خلال نفس الفترة الذي لم يتجاوز 11.2مليار دولار .

وهنا نشير إلى أن علاقة اليابان بجواره الجغرافي تبدو أكثر توازنا من علاقة الاتحاد الأوربي بحوض المتوسط، حيث أن اليابان يمثل 18.9% من مجموع المبادلات الآسيوية، في حين تستوعب آسيا 23,8 % من الصادرات اليابانية، ومقابل ذلك كما أشرنا في المطلب السابق أوربا تمثل 48.6% من مجموع مبادلات دول جنوب المتوسط، في حين دول جنوب المتوسط لا تمثل سوى 3.8% من مجموع مبادلات المجموعة ، وهو ما يعكس علاقة التبعية المفرطة لدول جنوب حوض المتوسط اتجاه أوربا.

وقد أبدى الملاحظون إعجابهم و دهشتهم من النمو الذي حققته دول جنوب شرق آسيا خلال العقود الأخيرة، فقد كان الأداء الاقتصادي لدول المنطقة أداء ممتازا، فاق بكثير ما تحقق في كل من دول الشرق الأوسط والبحر المتوسط و أمريكا اللاتينية، بل أكثر من ذلك استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تعزز مواقعها الاستثمارية باقتناء المعرفة التقنية عن طريق التعليم و التدريب في الخارج.

المطلب الثالث : مستقبل حوض المتوسط : برشلونة أم الدارالبيضاء .

كنا أشرنا في الفصل الأول إلى أن العلاقات بين الولايات المتحدة وأوربا دخلت مرحلة جديدة بعد الحرب الباردة، فقد تحولت علاقة الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي من علاقة كتلة اقتصادية عسكرية تقف في صف واحد ضد عدو مشترك هو الاتحاد السوفياتي وشركاؤه ، إلى نوع من المنافسة الحادة حول المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها، وهذا الأمر الذي ولد اتجاه نحو قيام كتل اقتصادية تكون أداة هذه المنافسة، وتبرز هنا منطقة حوض المتوسط كساحة للمنافسة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، استخدم فيها كل طرف وسيلته الخاصة وما تزامن انعقاد قمة برشلونة للشراكة الأورمتوسطية و قمة عمان للشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلا حلقة من حلقات التنافس الأوربي الأمريكي في هذه المنطقة .

فالاتحاد الأوربي أدرك و إن كان متأخرا أن دول جنوب المتوسط يمكن أن تشكل فضاء للاقتصاد الأوربي، غير أن هذا الإدراك يصطدم بالوجود الأمريكي القوي، و الذي تدعم بمبادرة مساعد كاتبة الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية و الزراعية " ستيوارت ايزنسات " "s.Eizenstat" الذي يقترح برامج استثمارية موجهة لدول المغرب العربي بقيمة 2 مليار دولار، من بينها 1,5مليار دولار للجزائر وحدها، وهنا نسجل تركيز الولايات المتحدة على الجزائر باعتبارها دولة محورية ذات وزن إقليمي في المغرب العربي وهو نفس السلوك الذي تتبعه الولايات المتحدة مع مصر وإسرائيل وتركيا .

والولايات المتحدة تحاول الهيمنة على المنطقة بواسطة التعاون الاقتصادي، وهي تراهن على عدة ظروف موضوعية تحاول استغلالها، أهم هذه الظروف أن دول حوض المتوسط خصوصا منها المغاربية وبحكم الماضي الاستعماري لا ترغب في أن يهيمن الاتحاد الأوربي عليها اقتصاديا وتجاريا، و دخول الولايات المتحدة كطرف ثالث سوف يقلل من آثار الوصاية الأوربية. إن التنافس بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة يشكل فرصة كبيرة لدول المنطقة للاستفادة و ذلك من خلال :

-اهتمام كل قوة بتشكيل فضاء اقتصادي تستخدمه في المنافسة مع القوى الأخرى يتيح للمنطقة خيارات و بدائل أخرى.

-تحول في مكانة القوى المركزية الإقليمية من القوى ذات القدرة العسكرية (إسرائيل) باتجاه القوى التي تشكل أسواقا كبيرة .

والأكيد اليوم أن منطقة المتوسط تمر بمرحلة مهمة في تاريخها، فهناك مبادرتين موجهتين نحو هذه المنطقة وفق مفاهيم جديدة (الشرق أوسطية ومسار الدار البيضاء، المتوسطية و مسار برشلونة)، تعكس تقاطع وتصادم المصالح الأوربية والأمريكية، و كما يشير إلى ذلك سمير أمين اعتبر هيمنة الولايات المتحدة على منطقة جنوب المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوربا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة عن طريق مسار السلام و مسار الدار البيضاء إلى الربط الاقتصادي للمنطقة، وهذا ما لا يجهله الأوربيون الذين اعتبروا المشروع الشرق أوسطي عامل اضطراب ولا استقرار في المنطقة .

كل هذا يقودنا إلى الكلام عن المسارين (مساربرشلونة ، مسار الدار البيضاء) اللذين لهما نقاط مشتركة على المستوى الاقتصادي فهما يهدفان إلى ترقية القطاع الخاص و الاستثمار الخارجي بجعل المؤسسة محور تجديد و تحديث لقطاعات اقتصادية معينة في المنطقة ، لكنهما يختلفان على المستوى السياسي حيث يمثلان العودة إلى المنافسة الجيواقتصادية في المتوسط بين القوتين، وهو ما لا يخفيه الأوربيون حيث برز هذا التنافس في شكل خلافات تجارية متكررة .

ومن المرجح أن تتزايد فرص الاتحاد الأوربي للتقدم نحو هدف إقامة شراكة أورمتوسطية على حساب المشروع الشرق أوسطي الأمريكي، و هذا بالنظر إلى :

1-حجم المبادلات المتوسطية الأوربية مقارنة بحجم المبادلات المتوسطية الأمريكية.

2-تعثر عملية السلام التي بقيت تراوح مكانها .

3-الجوار الجغرافي الذي يلعب لصالح الاتحاد الأوربي .

4-العوامل الإستراتيجية التي تجعل من أمن جنوب المتوسط مسألة حيوية لأمن أوربا.

غير أن هذا لا يعني إطلاقا عدم إمكانية تجسيد المشروع الشرق أوسطي الأمريكي الذي يبقى يملك بعض العوامل التي قد تلعب لصالحه :

1-استمرارية الحاجة للدور الأمريكي في المنطقة، و هذا ما أكدته الأزمة البلقانية و الصراع العربي الإسرائيلي .

2-رغبة بعض دول المنطقة في وجود طرف ثالث يلعب دور الموازن، فدول المشرق العربي تطالب بدور أوربي أكبر في عملية السلام من جهة ومن جهة أخرى دول المغرب العربي خاصة الجزائر ترغب في تواجد أمريكي نشط في المنطقة.

3-الانفراج الذي حدث على مستوى مسار السلام بعد وصول أبو مازن إلى السلطة وهو ما قد ينشط من جديد مسار الدار البيضاء.

المبحث الثالث : آفاق مشروع الشراكة الأورمتوسطية

إذا كان مشروع الشراكة الأورمتوسطية عبارة عن عملية طويلة و مسار يمتد في الزمن، فإن هذه اللحظة التي نتكلم فيها عن المشروع إنما هي نقطة عابرة في هذه العملية، ومرحلة مؤقتة في هذا المسار، ومستقبلها واقع مقبل، لذلك حاولنا في هذه المبحث دراسة التطورات المستقبلية للعملية، بهدف وضع الاحتمالات الممكنة للمشروع ، وتحديد اتجاهات و خطوط سيره، و هذا من خلال تطور قضايا الواقع الحاضر و استيعابا لأحداث الواقع الراحل.

ونعترف في البداية بصعوبة هذه المحاولة، ففي ظل الحركية التي تعرفها منطقة المتوسط، و تداخلات سلوكات دول شمال وجنوب حوض المتوسط، وسير مشروع الاندماج في الضفتين، نجد أنفسنا أمام تعدد و تعقد مشاهد المستقبل، و خصوصا في مرحلة انتقالية أهم ما يميزها بتعبير **وليد عبد الحي**[1]:

-المؤقتية : بمعنى أنها مرحلة لا تتسم بالطول الزمني

-التسارع : بمعنى تعاقب الأحداث بسرعة كبيرة و في وقت قصير

-الاضطراب : حيث تحتدم المواجهة بين القوى التي تدافع عن الوضع القائم وقوى التغيير .

غير أننا واعتمادا على المعطيات التي استخلصنا من التداعيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وضعنا ثلاثة مشاهد تقوم على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

-المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوربي نفسه، وأثره على المشروع.

-المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوربي و دول جنوب حوض المتوسط،

---

[1] وليد عبد الحي: تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، ص 99

هل هـو ترابـط إكراهي أم تشـاركي؟

-المتغير الثـالث: نمـط علاقـات القوة بين الولايـات المتحدة و الاتحـاد الأوربي في حوض المتوسـط.

المطلب الأول: سينـاريو النجـاح

يقوم هذا السينـاريو على فكـرة التنميـة المشتركة، التي هي ليست من قبل الأعمـال الخيريـة، فهي تركـز على فكـرة تضـامن المصـالح و تداخلهـا بين الاتحـاد الأوربي و دول جنوب حوض المتوسـط، و هي الفكرة التي تستطيـع تعبئـة و توجيـه و تسهيـل و تركيـز بعض الصنـاعـات التي أصبحت غير قـادرة على المنـافسـة و بالتـالي محكومـا عليهـا بالاندثـار بحكـم إعـادة هيكلـة الفضـاء الأوربي، أو بموجب التقسـيم الجديـد للإنتـاج الذي فرضـه التدويـل.

إن تحويـل المؤسسـات التي تواجـه صعوبـات إلى أمـاكن أخرى يوفـر مزايـا لكلا الطرفين، فبالنسبـة لدول جنوب حوض المتوسـط يسمـح ذلك التحويـل بخلق عـدد أكبر من منـاصب الشغـل والزيـادة في طـاقة الإنتـاج و التصدير و تنميـة إمكـانيـات الخبرة الفنيـة و التكنولوجيـة و النهـوض بالاستثمـار، أمـا بالنسبـة للاتحـاد الأوربي يسمـح هذا التحويـل بـإنقـاذ المشـاريع التي تواجـه بعض المشـاكل، وجعلهـا قـادرة على التنـافس و بالتـالي تأهيلهـا للحصـول على حصص جـديدة من السـوق، و إبقـاء اليد العـاملة المحليـة في عين المكـان. وهذه الفكـرة لا تنكـر التبـاين الاقتصـادي القـائم في المتوسـط، لكن بالمقـابل تؤكـد أن عوامـل التكـافل و الترابـط متوفرة هي أيضـا، إذ أن الترابـط الإقليـمي هـو وحده الكفيـل بالتصـدي إلى الاتجـاه الحـالي نحـو تفـكك الوحـدات الذي تجسـده بشكـل عنيف الأزمـة البلقـانية، والمسـاهمة في التخفيـف من المنـافسـات بين الدول النـاشئة عن الخلافـات الحدوديـة. حيث أصبـح اليوم من الأكيـد أن أفضـل وقـاية من النزاعـات و التدخـلات العسكريـة في منطقـة حوض المتوسـط تمـر عبـر القضـاء على أسبـابهـا الحقيقيـة (سيـاسية، اقتصادية، اجتماعية)، وهذا قطعـا لن يتحقـق في ظل سيـاسة المـواجهـة أو الاحتـواء ضـد خطـر قـادم من الجنوب يعـوض خطـر الشـرق، بل العكـس وحدهـا مقـاربة شـاملة تقوم على أسـاس الاعتمـاد المتبـادل و التعـاون الاقتصـادي كفيلة بضمان ذلك.

و الآن نحاول أن نتفحص المتغيرات الثلاثة التي وضعناها ومناقشتها في ظل سيناريو النجاح

المتغيـر الأول: نمـط العلاقـة بين القوى المركزيـة داخل الاتحـاد الأوربي

في حالة نجاح عملية الاندماج في أوربا بالشكل الذي نصت عليه اتفاقية ماستريخت وأكدته اتفاقية أمستردام ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات الأورمتوسطية ستكون كبيرة جدا.

و يبدو أن هذا الاحتمال وارد جدا، حيث دخل البناء الأوربي في مرحلة متقدمة مع بعث عملته الموحدة، وهو ما سيخلق انعكاسات متعددة الأبعاد خاصة خاصة على دول الجوار الجغرافي، إذ أن اقتصاديات دول جنوب المتوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات(التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال)، أكثر من ذلك إن هذا الارتباط يزداد تعمقا يوما بعد يوم، وهو ما يجرنا للقول أن أي تقدم يحدث في أوربا سينعكس آليا على دول جنوب الحوض، حتى أن الباحثين **Isabelle Bensidoun** و **Agnès Chevalliers** توصلا في دراستهما التي أشرنا إليها سابقا إلى حقيقة مفادها أن" العلاقات الأورمتوسطية و مستقبل الدول المتوسطية مرتبط بالطريقة التي ستواجه بها أوربا تحديات التكامل و العولمة" [1]. وأتصور أن هذا السيناريو قابل للتحقيق في حالة زوال الخلافات داخل الاتحاد الأوربي حول السلوك الخارجي، خاصة بين قطبيه الألماني و الفرنسي، حيث سينعكس هذا بالإيجاب على مشروع الشراكة الأورمتوسطية، و يتم تجاوز مسألة الوزن النسبي لبلدان أوربا الجنوبية في ظل مشروع التوسيع نحو الشرق، وبالتالي يتم القضاء على الشكوك القائمة حول الدور الألماني داخل أوربا الموحدة، وفي هذه الحالة يدخل الرهان المتوسطي في إطار إعادة تنظيم وتشكيل المحيط الأوربي.

المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوربي و دول جنوب حوض المتوسط

الواقع أن الاتحاد الأوربي يعتبر مشروع الشراكة الأورمتوسطية مشروعا شاملا و جديدا، يختلف عن السياسة المتوسطية الأوربية لثلاثة أسباب:

-يعتبر الأوربيون أنهم يملكون اليوم نظرة استراتيجية و مستقبلية لحوض المتوسط و هذا بفضل آفاق إنشاء منطقة للتبادل الحر.

-أن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

-توسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والاتصالات.

---

1 Isaballe Bensidoun et Agnès Chevalliers: Europe-Méditerranèe, Le pari de l'ouverture Economica,Paris 1995, P 135

و من جهة أخرى المسار الأورمتوسطي- كما شرحنا ذلك في السابق- هو وليد مجموعة من المخاوف ترتبت عن الهاجس الأمني نتيجة تعمق الفوارق بين ضفتي المتوسط في كل المجالات، وفي الوقت نفسه لعب التحول الجيواقتصادي- الذي ترتب على بروز عولمة الاقتصاد التي تزامنت مع ثورة تكنولوجية هائلة في مجال المعلومات والمواصلات- دورا كبيرا في دفع المسار الأورمتوسطي،لذا أعتبر أن المبادرة الأورمتوسطية جاءت لتدارك التأخر الأوربي مقارنة بالولايات المتحدة و اليابان.

و أتصور في الأخير أنه إذا استطاع الاتحاد الأوربي مع دول جنوب الحوض من بناء علاقة تشاركية، تقوم على فكرة التضامن الذي يمليه القرب الجغرافي و تشابك المصالح، و تبتعد عن عقلية الوصاية والتدخل، فإن احتمالات نجاح المشروع ستكون كبيرة.

المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي

في ظل ديناميكية العولمة/الإقليمية، و لمواجهة صعود منطقتين استراتيجيتين كبيرتين على الصعيد الدولي واحدة أمريكية(اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا) و أخرى آسياوية(ASEAN)، وجد الاتحاد الأوربي نفسه في وضعية لا يستطيع فيها دخول المنافسة بدون تشكيل منطقة مستقرة سياسيا و متوازنة اقتصاديا مع شركائه في الضفة الجنوبية و الشرقية لحوض المتوسط.

هذا الواقع يدفعنا للقول أن مشروع برشلونة جاء لاعتباريين أساسيين هما:

-اعتبار سياسي استراتيجي يعكس حاجة أوربا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز الذي لازمها منذ تفكك الاتحاد السوفياتي(حرب الخليج،البوسنة، ألبانيا، كوسوفو...).

-اعتبار اقتصادي لتحضير أوربا لمنافسة اقتصادية كبرى مع الولايات المتحدة واليابان.

إذن يمكن اعتبار حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة مجالا فيه تتقاطع و تتصادم المصالح الأوربية والأمريكية، و هو ما أدركه الأوربيون فليست المصالح الأوربية هي بالضرورة ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها، ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار ندوة برشلونة محاولة أوربية لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوربا في مواجهة الهيمنة الأمريكية. ولتحقيق ذلك أوربا لها من الوسائل ما لا تملكه الولايات المتحدة، فالقرب الجغرافي وتشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية كلها أوراق تلعب لصالح الاتحاد الأوربي وهو بالتأكيد ما يعمل لصالح المشروع الأورمتوسطي، خصوصا مع بداية انفراج الأزمة الجزائرية وملامح رفع الحصار على ليبيا.

المطلب الثـــاني: سينـــاريو الإخفـــاق

وهو سينـــاريو سلـــبي، مبني على أساس تعـــطل المســـار الأورمتوسطي و انهيـــاره، و يقوم هذا السينـــاريو على جملـــة من الافتراضـــات، نجملهـــا في الآتي:

-يرتبـــط إخفـــاق مســـار برشلـــونة بإخفـــاق مســـاري التكـــامل في الجهتين، ويمكننـــا هنـــا أن نتصـــور بسهـــولة فشـــل مســـار التكـــامل في الضفـــة الجنوبيـــة، لكـــن فشـــل التجربة الأوربية يصعب تصوره، غيـــر أننـــا هنـــا لا نقصـــد بفشـــل التجربـــة الأوربيـــة انهيارهـــا، و لكن نقصد بها مراوحة المكان وعدم القدرة على الذهاب أبعد ممـــا هو قـــائم.

-فـــي حـــالة مـــا إذا تركـــت العلاقـــات الثنـــائيـــة الأكثـــر تعقيـــدا خـــارج المنطـــق التكـــاملي(الخلاف التركي اليوناني، قضية الصحراء الغربية، الخلافات في منطقة البلقـــان) فإنهـــا ستتفـــاقم، وبنـــاء على هذا السينـــاريو لا مجموعـــة(5+5)، ولا الاتحـــاد الأوربي ولا حتى مســـار برشلـــونة تستطيـــع الذهـــاب بعيـــدا في مجـــال الحوار السياسي والأمني.

ويمكننـــا هنـــا تصـــور مجموعـــة من الاحتمـــالات غير المرغـــوب فيهـــا، ابتـــداء من تعليق المساعدات الأوربية و وصولا المجابهة العسكرية، وهو أمر ممكن للأسباب التـــاليـــة:

-رؤيـــة الأوربيين إلى نهـــاية الحرب البـــاردة و تفـــكك الكتلـــة الشرقيـــة قد تدفع إلى عـــزل وانتقـــاء لجيرانهـــا المفضلين، ونسيـــان حـــوض المتوســـط نتيجـــة قرار سيـــاسي، يعتبرهـــا منطقـــة فقيـــرة و متخلفـــة لا تملك إمكـــانيـــات كـــافية من أجـــل التغلب على هـــذا المشكـــل، حيث يسعى البعض إلى اعتبـــار الشـــرق و الجنوب منطقتيـــن مختلفتيـــن يتعيـــن اختيـــار إحداهمـــا والتخلي عن الأخرى بسبب قلـــة الموارد.

-من وجهة نظـــر دول الجنـــوب التطـــور السيـــاسي لأي دولـــة يعني نقـــص الإرادة للتكـــامل مع جيـــرانهـــا و رفض المشـــاركة على قدم المســـاواة في العلاقـــات الجـــديدة التي تبنى في المنطقـــة.

-صـــراع بين دولتين أو أكثـــر في المنطقـــة بسبب غيـــاب وســـائل بنـــاء الثقـــة و الأمن.

-تأثـــير اتفـــاقيـــة شنغـــن التي تشـــكل عـــامل عـــزل وغلـــق القلعـــة الأوربيـــة حيث لم تصبـــح أوربـــا فضـــاء للحريـــة و لكن تعيـــش كقلعـــة محصنـــة محـــاطـــة ببـــرابرة قـــادمين من الجنـــوب، وهـــنـــا أتســـاءل هل يمكن تصور نجـــاح مشروع للتبـــادل الـــحر يسمـــح فيـــه للسلـــع والبضـــائع بحريـــة الحركة و ترفع في وجههـــا الحواجز الجمركيـــة، في حيـــن يمنـــع المواطنيـــن من ذلك و تفرض قيـــود على حـــركتهم؟ يبـــدو في الظـــاهر أن الأمـــر هنـــا يتعلـــق بتوسيـــع منطـــق الاندمـــاج الأوربي للضفـــة الجنوبيـــة

للمتوسط كما حصل في السابق بتوسيع المنطق الأوربي لدول أوربا الشرقية، لكن تبقى نهاية هذا المنطق غير واضحة و مشكوك فيها، فنحن لا نعلم هل المطلوب من هذا المشروع أولا تنمية الدول الفقيرة في الضفة الجنوبية أم العكس، البحث عن أسواق جديدة للاتحاد الأوربي، ويبدو أن ما كان ممكنا بين الدول الأوربية ذات المستوى الثقافي و الاقتصادي المتقارب لن يكون سهل التحقيق بالنسبة لمجموعات مختلفة كثيرا ثقافيا و اقتصاديا.

والآن نأتي لنتفحص المتغيرات الثلاثة التي وضعناها في ظل سيناريو الإخفاق

المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوربي.

من شأن الوضع الراهن الذي تمر به أوربا أن يؤدي إلى توجه أوربي نحو الداخل وانكفاء على الذات، ويرجع هذا لسببين اثنين هما:

-الأزمة البلقانية التي نبهت الأوربيين إلى المشاكل الجديدة التي قد تعصف بالمشروع الأوربي، حيث و لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية تطرح في أوربا مشكل الاثنيات.

-تفكك الاتحاد السوفياتي و الكتلة الشرقية و حالة اللااستقرار التي خلفها، دفعت الأوربيين للاهتمام و التركيز على الشرق، و هذا بطبيعة الحال على حساب الجنوب .

هذا الانكفاء قد ينمي الخلافات التقليدية بين فرنسا وألمانيا و بريطانيا، و هو الأمر الذي سينعكس بالسلب على مشروع الشراكة الأورمتوسطية، حيث لا يخفى علينا هنا توجهات بريطانيا الأطلسية اتجاه الولايات المتحدة، و التطلعات الألمانية نحو الشرق بدعوى أنه ليس من مصلحة ألمانيا أن تتحول من جديد إلى خط فاصل بين عالمين مختلفين : أوربا الغربية الغنية المستقرة من جهة، وأوربا الشرقية التي تعيش فوضى اقتصادية ولا استقرار سياسي من جهة أخرى.

المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط

أشير في البداية أن دول جنوب المتوسط استقبلت بحرارة انتصار الديمقراطية في دول أوربا الشرقية، ولكن في نفس الوقت عبرت عن تخوفاتها من أن يتم تصحيح اقتصاديات أوربا الشرقية على حسابها، و هذا بالنظر إلى أن أوربا الشرقية تشكل بالفعل منافسا لجنوب المتوسط على مستويين:

-مستوى اليد العاملة: فهي يد عاملة مؤهلة أحسن من اليد العاملة في جنوب الحوض.

-مستوى الاستثمارات: فهناك إمكانيات كبيرة راجعة إلى وجود قاعدة صناعية إنتاجية سابقة.

و ما يزيد أكثر في هذه التخوفات هو غياب تكتل في الجنوب موازٍ للتكتل القائم في الشمال، وهو ما يعني غياب إطار للمساومة الجماعية، و هو الأمر الذي يضع كل دولة من دول جنوب المتوسط في كفة و الاتحاد الأوربي في الكفة الأخرى، و الأكيد هنا أن الكفة ستميل لصالح الاتحاد الأوربي مهما كانت نباهة المفاوضين، و هذا بالطبع على حساب مصالح دول جنوب المتوسط، وهو ما قد يولد شعور بالظلم مرة أخرى، و يدعو للتمرد والرفض، و ينمي بالمقابل سياسات المواجهة و الاحتواء.

المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي.

هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج أصبحت و أكثر من أي وقت مضى سيد المنطقة و المهيمن على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، في حين أن أوربا و بحكم علاقة الجوار الجغرافي هي الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية المترتبة عن حالة اللااستقرار التي تعيشها المنطقة ، فبالنسبة للولايات المتحدة المتوسط لا يمكن أن يكون ملكا إلاّ لسيد واحد، وإلا أصبح مسرحا لصراع مستمر.

لقد مثل تفكك يوغسلافيا و الحرب الذي تبعته في البوسنة وكوسوفو اختبار حقيقي لمؤسسات الاتحاد الأوربي، خصوصا ما تعلق منها بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة(**PESC**)، حيث عجزت و فشلت هذه المؤسسات في إيجاد تسوية لهذه الأزمة، وبرزت استمرارية الحاجة للدور الأمريكي حتى داخل أوربا نفسها.

والوقع أنه إضافة لهذه المؤشرات فإن منطقة المتوسط تقدم أربعة عوائق لإنشاء منطقة للتبادل الحر هي:

1-تحت ل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الاضطراب السوسيوسياسي في العالم، وهو مناخ لا يشجع على التكامل و الاستثمار.

2-حجم منطقة المتوسط المتواضع، و قدرتها التنافسية الضعيفة.

3-حالة التفكك التي تعيشها المنطقة.

4-المحورية و الانقسام، فدول المنطقة كلها تتجه نحو شريك محوري واحد هو أوربا، و عجزت على بناء علاقات سليمة فيما بينها.

المطلب الثـــالث: السينـــاريو الاتجـــاهي(الوضع القـــائم)

وهو سينـــاريو يفتـــرض استمـــرار الأمـــور على حـــالهـــا دون تغيـــر، حيث سيبقـــى الاتحـــاد الأوربي متـــردد اتجـــاه جنـــوبه، وستستمـــر الولايـــات المتحـــدة في ممـــارســـة نفـــوذهـــا في المنطقـــة، وسيبـــقى المتوســـط كمـــوضوع رهـــان بين الاتحـــاد الأوربي و الولايـــات المتحـــدة، وهذا للاعتبـــارات التـــاليـــة:

1-صحيـــح أن أوربـــا لم تعـــد منقسمـــة، إلاّ أنهـــا ليست متحـــدة بالشـــكل الكـــافي، إذ تفتقر أوربا لقاسم مشتـــرك يمـــكن أن تقـــوم عليه توجهـــاتهـــا السيـــاسيـــة في المستقبـــل.

2-الوجود الأمريكي الكثيف في أوربا، وانعكـــاســـاته على طبيعـــة العلاقـــات الأورأمريكية.

3-صعـــوبـــة تنفيـــذ سيـــاســـة الاتحـــاد الأوربي اتجـــاه منطقـــة البحـــر المتوســـط كمـــا تقـــرر في برشلـــونة، في ظل المفـــارقـــات التي طغت على الســـطح خلال قمـــة كـــان"Cannes " الفرنسيـــة حـــول المســـاعدات، حيث بد الخـــلاف واضحـــا بين فـــرنســـا و ألمـــانيـــا حـــول الغـــلاف المـــالي المخـــصص لـــكل من منطقـــتي شـــرق أوربـــا و حوض المتوســـط.

وستستمـــر حـــالة الشـــك حول مستقبـــل المنطقـــة و كذا مستقبـــل العلاقات الأورمتوسطيـــة، و تبـــرز مخـــاطر انتقـــال العـــدوى من دول تعيـــش أزمـــات اجتمـــاعيـــة و سيـــاسيـــة إلى كـــامل المنطقـــة، وستبـــقى الجـــدران التي أشـــرنـــا إليها ســـابقـــا قـــائمة (الجدار الاقتصـــادي، الجدار الديمغرافي، الجدار الثقـــافي، الجدار الأمني). غـــير أنه و بالنظـــر إلى المشـــاكل الكبيـــرة و المترابـــطة التي تعيشـــهـــا المنطقـــة، فإن هذا السينـــاريو إذا تحقق فمعنـــاه أن المنطقـــة تتجـــه رأســـا نحـــو الانفجـــار، الذي سيـــأخذ أشكـــالا مختلفـــة و متعـــددة:

1-موجـــات من الهجـــرة الكثيفـــة نحـــو الشمـــال كمـــا حـــدث خلال الأزمـــة الألبـــانيـــة، لكنـــه هذه المـــرة سيـــكون بأعـــداد كبيـــرة.

2-عمليـــات انتقـــاميـــة في الشمـــال في شكـــل تفجيرات و اغتيـــالات.

3-تـــدخل عسكـــري مبـــاشر.

ونحـــاول الآن تفحـــص المتغيـــرات الثـــلاثة في ظل هـــذا السينـــاريو.

المتغير الأول: نمـــط العلاقـــة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي.

ستستمر حـــالة الشـــك نحو السلـــوك الألمـــاني اتجـــاه شـــرق ووسط أوربا , وستبقى مسألة الوزن النسبي لدول القوس اللاتيني داخـــل الإتحاد الأوروبي تطرح نفسهـــا، وستبقى بريطـــانيـــا محـــافظة على تميزها و ارتبـــاطهـــا التقليـــدي الأطلـــسي.

المتغير الثـــاني: نمـــط الترابـــط بين الإتحاد الأوربي و دول جنوب المتوســـط.

ستستمر حـــالة الشـــك و الحيطـــة في التعـــامل بين الطرفين ، فالاتحاد الأوربي يبقى محكوم بهواجســـه الأمنيـــة و مخـــاوفه من جنوب فقيـــر و غيـــر مستقـــر.

أمـــا دول جنوب المتوســـط فستبقى تنظـــر للاتحـــاد الأوربي نظـــرة شـــك و ارتيـــاب اتجـــاه نوايـــاه الحقيقيـــة المـــرتبطة بسيـــاســـات الاحتـــواء و الهيمنـــة، و ستستمر كذلك حـــالة التبعيـــة التي تحكم العلاقـــات الأورمتوسطيـــة اليـــوم.

المتغير الثـــالث: نمـــط علاقـــات القوة بين الاتحـــاد الأوربي و الولايـــات المتحدة.

في غيـــاب نظام دولي جديد ستستمر حالة الفوضى المحكومة اليوم بديناميكية العولمـــة/الإقليميـــة في فعـــل فعلهـــا داخـــل شبكـــة العلاقـــات الدولية، حيث سيستمر التنـــافس الاقتصـــادي بين الاتحـــاد الأوربي و الولايـــات المتحدة ، و سيجـــد الطـــرفين في حوض المتوســـط فضـــاء منـــاسب لهذا الصراع.

obeikandl.com

الخـــاتمة:

تتمتع منطقة حوض المتوسـط بظروف مواتيـة يمكـن أن تدفـع بهـا قدمـا إلى الأمام ، خصوصـا إذا مـا أدرك الفـاعلون الأسـاسيون في المنطقة أن الـوقت قد حان للتعاطي الفعـال مع متطلبـات العولمـة/الإقليميـة ، وإلاّ فإنـه محكوم على المنطقة ونحن على أعتـاب الألفيـة الثـالثة أن تعيش على هامش حركة العـالم اقتصاديـا، سيـاسيـا واجتمـاعيـا مرة أخرى.

وعلى ضوء دراستنـا لمشروع الشراكـة الأورمتوسطية، يمكن أن نستخلص جملة من الاستنتـاجـات الأسـاسية:

1-إن المفهوم المطروح للشراكـة الأورمتوسطيـة هو مفهوم أوربي ، بمعنى أنه ليـس مفهوم متوسطي نتج بعد اتفـاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع و كمـا يدل عليه اسمه هو مشروع أوربي في الأسـاس يثبت لطرف هويته و ينكر بالمقـابل هوية الطرف الثـاني. فالمشروع يتجه إلى تنميـط العلاقـات الاقتصـادية و التجـارية للاتحاد الأوربي مع جيرانه المتوسطيين في ضوء المتطلبـات السيـاسية و الأمنيـة الجـديدة للاتحـاد الأوربي التي تولدت عن نهـاية الحرب البـاردة.

2- إن مشروع الشراكـة الأورمتوسطيـة في حقيقتـه يعكـس تغيـر مفهـوم الأمن بعد نهـايـة الحـرب البـاردة في الفكـر الاستراتيجـي، حيث انتقلنـا من المفهـوم الضيـق للأمن بالمعنى العسـكري، إلى تصـور أكثـر تعقيـدا عـن الأمن الإنسـاني، فالأمن لا يعني مجرد غيـاب الحرب ولكنه يعني التعـاون و الاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصـادية و الاجتمـاعية لضمـان الحد الأدنى من الاستقرار ، و ضمن هذا السيـاق فـإن وحده عقد حقيقي للتنمية بإمكـانه ضمـان الأمن الشـامل و الجماعي للمنطقة ، لأني أتصور أنه ضمن آفـاق محيرة كالتي يحيـاهـا الحوض لا إنـشاء قـوات التدخل السريع ولا امتـلاك القدرة على استعمـال القوة بإمكـانهـا إطفـاء الحرائق التي ستلتهم كل المتوسـط دون استثنـاء.

3-إن مشروع الشراكة الأورمتوسطية يعكس مركزية المقـاربة الاقتصادية التي تؤكد على:

- الآثار الإيجابية المترتبة على الانفتاح للتبادلات التجارية و المالية على النمو الاقتصادي.
- الروابـط الاقتصـادية كمحول للقنـاعـات السيـاسية و الإيديولوجيـة .

وهي مقـاربة قـائمة على دور العـامل الاقتصـادي في إدمـاج النخب المتوسطية في نظـام علاقـات معقد يجعلها تـابعة و خـاضعة للقوى المهيمنة على السوق.

4- إن التقدم نحو الديمقراطية و تجاوز أزمة الدولة يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها. فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية متكاملة، و من هنا يبدو أن المنطق الأوربي الذي يدفع إلى عملية الدمقرطة دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات دول المنطقة، هو منطق غير سليم، و قد يزيد في معاناة شعوب المنطقة، إذ أن اللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية و تراجع معدلات النمو و ارتفاع البطالة قد يعصف بهذه المجتمعات.

5-إن نجاح إقامة منطقة للتبادل الحر يتطلب ما يلي:

- أن تكون المعونة الاقتصادية أكبر بكثير مما هي مقترحة، فالمنطقة بحاجة إلى مشروع مارشال جديد، أو على الأقل دعم ممائل للدعم الذي تلقته كل من إسبانيا و البرتغال عند انضمامها إلى المجموعة الأوربية.

-الاستثمار المباشر في المنطقة في قطاعات غير قطاع المواد الأولية، وهذا يستدعي خلق جو ملائم للاستثمارات الأجنبية غن طريق وضع الإطار المؤسسي الذي يساعد على خلق هذا الجو، ويثبت قواعد اللعبة و الآليات المناسبة لهذه الاستثمارات.

-التعاون بين الدول المتوسطية نفسها يشكل أهمية خاصة لأجل خلق إطار للمساومة الجماعية في مواجهة التكتل الذي يشكله الاتحاد الأوربي في الجهة المقابلة.

6-نسجل على مشروع الشراكة الأورمتوسطية هذا الفارق الكبير بين حجم الهدف المعلن عنه، وبين الوسائل المقترحة لتجسيده، فالهدف هو بناء منطقة للسلام و الأمن والرفاه المشترك، و الوسائل هي إقامة منطقة للتبادل الحر.

وهي وسائل كما رأينا في دراستنا مشكوك في جدواها، إذ أنها تنطلق من المقاربة الليبيرالية التي ترى بأنه إذا تم فتح الحدود بين دولتين أو أكثر فإن ضغط المنافسة سيجبر كل دولة على التخصص في إنتاج المواد التي فيها أفضلية مقارنة بالدول الأخرى، لكن هذه المقاربة صالحة أكثر للدول المتقاربة اقتصاديا، والحال في حوض المتوسط يختلف، فعدم المساواة في التنمية بين الضفتين، و اللاتوازن في العلاقات الاقتصادية تشكل عائقا لتحقيق المشروع.

إن طريق التبادل الحر الذي يقترحه الاتحاد الأوربي ليس هو بالضرورة الطريق الأفضل، فليس من الصعب التشكيك في فكرة أن التجارة الحرة تجلب النمو

الاقتصادي، وهو بالضبط ما فعلته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حين نشرت كتاب عنوانه[1]:" من النمو المجذوب بالتبادلات إلى التبادلات المجذوبة بالنمو" " De la croissance tirée par les échanges aux échanges tirés par la croissance".

7-نسجل على مشروع الشراكة الأورمتوسطية هذه الازدواجية الغريبة في معالجته لموضوع حرية الحركة و الانتقال، إذ كيف يمكن تصور فضاء متوسطي تنتقل فيه البضائع و الخدمات و رؤوس الأموال بكل حرية، في حين يمنع ذلك بالنسبة للموارد البشرية التي تعتبر حجر الزاوية للتبادل الحر.

8- نسجل حالة التنافس القائم بين مشروع الشراكة الأورمتوسطية ومشروع الشرق أوسطية، حيث يعتبر مشروع الشراكة الأورمتوسطية ردا أوربيا على التواجد الكثيف في حوض المتوسط لقوة غير متوسطية.

فالاتحاد الأوربي مهتم بالمتوسط لأسباب جيواقتصادية، إذ أن المتوسط حلقة في مسار الإقليمية الذي تقوده أوربا في مواجهة الغرب الآخر بعد اختفاء نظام الأحلاف العسكرية الذي سمح بتشكل ثلاثة كتل اقتصادية متنافسة حول كل من الولايات المتحدة و اليابان و الاتحاد الأوربي.

9- تشكل ثنائية شمال/جنوب في حوض المتوسط عبر اتساع و تعمق الفوارق بين ضفتي المتوسط، فمن جهة يوجد في الشمال عالم تشكله مجموعة من الشعوب الغنية، تنظمها قيم ديمقراطية ليبيرالية، في طريقها لتجسيد بناء اقتصادي و سياسي موحد، وعالم آخر في الجنوب أهم ما يتميز به: شعوب فقيرة، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بنى تقليدية و نزاعات و تمزقات داخلية.

إن استمرار اختلال التوازن الحالي الخطير و الغير محتمل، يعني الرضوخ لحكم الواقع و الاعتراف بأن القوانين الأوربية الأكثر صرامة لا تستطيع أبدا الذهاب على الهجرة ما لم تعالج من جذورها، وذلك بالاستثمار أكثر ما يمكن في المشاريع المحدثة لمناصب الشغل.

10-نسجل على مشروع الشراكة الأورمتوسطية الانتقائية في التعامل مع القطاعات و المواضيع الاستراتيجية ، حيث لاحظنا التركيز على القطاعات التي يستفيد منها الجانب الأوربي بالدرجة الأولى كقطاع الصناعة وإهمال القطاعات التي

[1] René Teboul : L'intégration économique du bassin méditerranéen Hrmattan, France 1997, P17

تملك فيهـا دول جنوب المتوسـط قدرة تنـافسية كقطـاع الفلاحة و النسيج، نفس المنطق ينطبق على المواضيع حيث برز مثلا التركيز على الهجرة وتم تنـاسي موضوع المديونية.

11- على دول الضفة الجنوبية إن هي أرادت أن تتجاوز الوضع المتردي الذي تتخبط فيه أن تعيد النظر في الأمور التالية:

– إعادة ترتيب البيت الداخلي و الحسم في مسألة الشرعية ، من أجل ضمان الاستقرار الذي يعتبر شرطـا ضروريـا لإحداث أي تنمية حقيقية.

– بعث مشـاريع التكـامل و الاندمـاج في المنطقة وفق أسـس واقعية ، و هذا لتشكيل قوة جهوية موازية للتـكتل القـائم في الشمـال لأجل خلـق إطـار للمسـاومة الجمـاعية بدعم القدرة التفـاوضية لدول الجنوب.

– إعـادة تنظيم التمويل الحكومي بالنظر إلى تراجع الإيرادات الحكومية المترتب على الدخول في منطقة التبـادل الحر.

وفي الأخير يجب التأكيد على أن إدراك بعث تعـاون من نوع جـديد في حوض المتوسط ، يقوم على أسـاس الاعتمـاد المتبـادل و التعـاون الاقتصـادي و يستبعد منطق المواجهة وسيـاسة الاحتواء ، يشكل عـاملا حـاسمـا للتصدي إلى الاتجـاه نحو التفـكك الذي تجسده بشـكل عنيف الأزمة البلقـانية ، والمسـاهمة في التخفيف من حدة اللاتوازنات القـائمة التي تعكر صفو المنطقة.

إن القضية الأسـاسية في نظـرنـا لا تكمـن اليـوم في ضـرورة الانخـراط في مشروع الشـراكة مـن عـدمه، وهـذا بحـكم مـا أفـرزته المتغيـرات الـدولية، إن القضية الأسـاسية تكـمن في كيفية و شـروط التحـول مـن عـلاقة التبعية إلى عـلاقة الشـراكة بطـريقة تضمن مصـالح مختلف الأطـراف.

نقـول هـذا لأن الاتحـاد الأوربي مـا يـزال يتعـامل مع الجنـوب عـلى أسـاس أنه عـدو و ليس شـريك يطـرح مشـاكل و لا يقـدم مـزايـا، وهـو بـذلك يـزيد في تعقيد الوضعيـة لأن الشـروات إذا لم تـذهب حيث يتـواجد النـاس فـإن النـاس سيذهبـون إلى حيث تتـواجد الثـروات. لذا أرى من الضـروري في المرحلـة الراهنـة القيـام بعمليـات بنـاء الثقـة بين ضفتي المتوسـط عن طريق تكثيف الحـوار القـائم على الاحترام المتبـادل لخصوصيـات كل طـرف، وهنـا أشير أن مسؤوليـة النجـاح في بنـاء منطقـة سلام وأمن و رفـاه مشترك هي مسؤوليـة جمـاعيـة. يتحمـل فيهـا كل طـرف جـزء من المسؤوليـة، غيـر أن الاتحـاد الأوربي يتحمـل فيهـا القسـط الأكبـر بحـكم موقعـه كقوة اقتصـادية دولية من الدرجـة الأولى،

وبحـــكم أنه كذلك هو المبـــادر بالمشروع، و هذا لا يعني إطلاقـــا إعفـــاء دول جنوب الحوض من مسؤوليـــاتهـــا اتجـــاه شعوبهـــا.

obeikandl.com

المراجـــع

أولا: بالعربية.

أ-الكتب:

1- أمين سمير و ياشير فيصل:البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 ، 1988 .

2- أمين سمير و آخرون: قضايا استراتيجية في المتوسط

ترجمة : سناء أبو شقراء، دار الفرابي . بيروت . لبنان ط1 . 1992.

3- براهيمي ع الحميد: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.

مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ط1 . 1996 .

4- خناس اسماعيل ، تحدي الطاقة في حوض المتوسط.

ترجمة سمير سعد، دار الفرابي . بيروت لبنان ط1 . 1994

5- روفين جان كريستوف، أوهام الإمبراطورية و عظمة البرابرة.

ترجمة أمل أبي راشد، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس، ط1 1995

6- فيرنر فاينفلد: التحولات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: التحديات و الاحتمالات أمام أوروبا و شركائها، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

7- كابرون ميشال ، أوربا في مواجهة الجنوب : العلاقات مع العالمين العربي و الإفريقي.

ترجمة: أديب نعمة ، دار الفرابي، بيروت، لبنان ط1، 1992

8- كوترو توماس و هوسون ميشال: على أبواب القرن الواحد و العشرين : أين أصبح العالم الثالث، ترجمة: نخلة فريفر،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس ط1،1995

9- مركز الدراسات العربي الأوروبي: العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها و مستقبلها.

مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ط1 . 1997

10- معهد كتلونيا للدراسات المتوسطية والتعاون: نحو رؤية جديدة لشراكة أوروبية متوسطية.

دار الكتاب العربي للطباعة و النشر و التوزيع والترجمة،برشلونة،إسبانيا،ط1 ،1997

11- ياشير فيصل: المتوسط في الثورة التكنولوجية، ترجمة: أديب نعمة و فهيمة شرف الدين.

دار الفرابي،بيروت، لبنان ط1،1996

12- ياسين السيد:نحو تأسيس نظام عربي جديد،منتدى الفكر العربي، عمان ط1، نوفمبر1992

ب-الدوريات:

1- الإبراهيمي أحمد طالب: أفاق التعاون المغاربي الأوروبي.
الثقافة، السنة 21 ، العدد 113 ،1996، ص 11-31.

2- أحمد محمد سيد: التنابذ و التكامل حول البحر المتوسط.
السياسة الدولية، السنة 32 ، العدد 124، أفريل 1996 ، ص 88-94

3- بن زكرياء مصطفى : قانون البحار و البحر الأبيض المتوسط.
دراسات دولية عدد 51، 94/2 ، ص 55-67 .

4- بوضرسة معمر : اتفاق الشراكة مع أوروبا... الرهانات و المخاطر على مستقبل الجزائر
جريدة النصر 19 أفريل 1997

5- الحبيب سليم : التنمية المشتركة: نموذج جديد للتعاون الأوروبي المغاربي.
دراسات دولية العدد 44 ، 92/3 ، ص 68-88 .

6- حتي ناصيف يوسف: حدود الدور الأوروبي و فرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي السنة 19 ، عدد 215 : جانفي 1997 ص 4 -16.

7- حتي ناصيف يوسف :أي هيكل للنظام الدولي الجديد.
جريدة المساء 10/9 ، أكتوبر 96 ، ص 15

8- الحراثي ميلاد مفتاح : العلاقات المغاربية الأوروبية
المستقبل العربي عدد 209 ، 96/7 ص 30-42

9- الخطيب ياسر : تزايد فرص المتوسطية في عهد ناتانياهو
شؤون الأوسط ، العدد 58 ، ديسمبر 1996 ص 111-117

10- الدجاني أحمد صدقي : في الشراكة الثقافية الأوروبية المتوسطية.
شؤون عربية العدد 89 مارس 1997

11- الدجاني برهان: النواحي الاقتصادية و المالية لإعلان برشلونة.
شؤون عربية العدد 89 مارس 1997

12- دي قاسكنسيلون الفارو: العلاقات بين أوروبا و المغرب العربي: هل فك الارتباط أمر لا مفر منه ؟، دراسات دولية عدد 92/4،45 ، ص 28-41

13- الرشدان عبد الفتاح : النظام الشرق الأوسطي: الفكرة و المخاطر
قراءات سياسية، السنة 5 ، عدد 3 ، صيف 95، ص 51-68

14- شكري عز الدين : المغرب العربي – أوربا 1992، إعادة صياغة العلاقات
السياسة الدولية، عدد 99 ، جانفي 1990 ، ص 156-162

15- شهاب مفيد : نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية.
شؤون عربية، العدد 89 ، مارس 97

16- شوقي ممدوح : الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الاقتصادية.
السياسة الدولية، سنة 32 ، عدد 125، يوليو 1996 ، ص 125-129
17- طعم الله خميس:الهجرة المغاربية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأوروبا (تجربة الجيلين الثاني و الثالث)، دراسات دولية، عدد 63 ،97/2، ص 29-39
18- عبد الفضيل محمود : مصر و العرب و الخيار المتوسطي، الفرص و المحاذير.
السياسة الدولية، السنة 32 ، أفريل 1996 ، عدد 124 ، ص 119-124
19- عبد الله رمضان : تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثورة والقوة.
قراءات سياسية، السنة الخامسة، العدد 2، ربيع 1995 ، ص 39-80
20- عبد الناصر محمود وليد : التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف.
السياسة الدولية، السنة32 ، أفريل 1996 ، العدد 124 ،ص 111-118
21- علي عبيد نايف: العولمة و العرب .
المستقبل العربي، العدد 221 ،97/7
22- عمران عدنان : المحور الأمني و السياسي للشراكة الأورمتوسطية .
شؤون عربية، عدد 83 ، مارس 97
23- المجدوب طه : الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية.
السياسة الدولية، السنة 32، عدد 24، أفريل94، ص 95-106
24- محمد علي ناصر : البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأورومتوسطية
شؤون عربية، العدد 89 ، مارس 97.
25- مطر عبد الرحمان : أسئلة برشلونة : قراءة أولية في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي، المستقبل العربي السنة 19 ،عدد 125 ،جانفي97 ،ص 58-73
26- مهابة أحمد : سياسة مصر المتوسطية و نكسة الاتحاد المغاربي.
السياسة الدولية، السنة 32 ، أفريل 1996 ، العدد 124 ، ص 107-110
27- المهذبي عبد الله ميلود و أحمد عبد الحكيم دياب: اتحاد المغرب العربي و المجموعة الأوربية في استراتيجية العلاقات الدولية، المستقبل العربي،عدد183،1994/5، ص54-74 . -
28ندوة المنتدى : البعد العربي الأوروبي بعد مرور عام على مؤتمر برشلونة.
المنتدى، العدد 134 ، نوفمبر 1996 ، ص 7-22

ثانيا: بالأجنبية .

A - Ouvrages .

1- Abdelkader Sid Ahmed : Economie du Maghreb : L'impératif de Barcelone,CNRS Editions, Paris 1998

2- Balta Paul : Le grand Maghreb des indépendances à l'année 2000
La découverte, Paris 1990

3- Balta Paul : La Méditerranée réinventée : réalitésetespoires de la coopération, la découverte, Paris 1992

4- Bensidoun, Isabelle et Chevalier, Agnès : Europe – Méditerranée le pari de l'ouverture, Economie, Paris 1996

5- Bichara, Kader : Le grand Maghreb et l'Europe: enjeux et perspectives
Publisud, 1992

6- Bichara, Kader : Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, L'Harmattan, France 1997

7- Bichara, Kader : L'Europe et la Méditerranée : Géopolitique de la proximité, L'Harmattan, France 1994

8- Bichara, Kader : L'Europe et le monde arabe : cousins, voisins
Publisud, paris 1992

9- Crouzatier, Jean Marie : Géopolitique de la Méditerranée
Publisud, 1998

10- Daguzan, Jean François et Girardit, Raoul : La Méditerranée : Nouveaux défis, nouveaux risques, Publisud, paris 1995

11- Eurostat : L'Europe en chiffres.
Office des publications officielles des communautés européennes, 1995

12- Groupes d'études et de recherches sur la Méditerranée : L'annuaire de la Méditerranée 1996, Publisud, Paris 1996

13- Groupes d'études et de recherches sur la Méditerranée : L'annuaire de la Méditerranée 1997, Publisud, Paris 1997

14- Oualalou, Fethallah : Après Barcelone : Le Maghreb est nécessaire
L'Harmattan, Paris 1996

15- Vernières, Michel : Nord-Sud : Renouveler la coopération
Economie, Paris 1995

16- Ravenel, Bernard : Méditerranée : L'impossible mur.
L'Harmattan, Paris 1995

17- René Teboul : L'intégration Economique du Bassin Méditerranée.
L'Humattan, Paris 1997

B – Périodiques :

1- Aliboni, Roberto : L'Italie et le Maghreb dans la perspective de renouveau de la politique européenne. Etudes internationales, 2/95, N°55, PP76-88

2- Balta, Paul : En Méditerranée, une coopération senée d'embûches
Le monde diplomatique, octobre 94, P 23

3- Barbé, Esther : La redécouverte de la Méditerranée.
Confluences Méditerranée, N°2 Hiver 92, PP69-76

4- Barnal. Pierre : La Méditerranée dans la guerre froide
Relation: internationales. N°87 Automne 96 PP 293-308
5- Bensalem. Hatem : Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen
Etudes Internationales 4/1991, N°41, PP 95-112
6- Biad, Abdelwahab : La Méditerranée à l'aube du nouvel ordre mondial, nouveau front Nord-Sud au lac de paix et de coopération.
Etude Internationales, N°51 2/94, PP 44-53
7- Bouchard, Lucien Pierre : Les Quinze à la croisée des chemins
Etudes Internationales (Canada), Vol . 27, N° 3, Sep1996, PP 485-500
8- Bounefous. Marc : vers un nouveau concept de sécurité.
Confluences Méditerranéennes, N°2 Hiver 1992, PP 41-58
9- Bounefous, Marc : Politique et stratégie du sud.
Défense Nationale. mai 1993, 49ème année, PP 103-111
10- Bouzidi, Abdelmajid : Les relations commerciales de l'Algérie avec l'Europe des douze, Colloque : « Les relations entre la CEE et le Maghreb. handicaps et perspectifs d'avenir » mai 1992, CERP de Tunis PP 199-211
11- Brijot, Jean claude: un axe latin: une nécessité pour la défens européenne, Défense internationale, Avril 97, 53ème année, PP 97-103
12- Chater, Khalifa : Pour une nouvelle approche des relations entre le Maghreb et l'union européenne.
Etudes Internationales. 2/95 N°55, PP 07-08
13- Chater, Khalifa : Europe \ Maghreb : La perception de l'autre dans le discours politique, Etudes Internationales, 2/95 N°55, PP 92-102
14- Colard, Daniel: La conférence de Barcelone et le Partenariat Euro-méditerranéen,Défense national , Février 96, 52 ème année, PP 109-118
15- Dammak, Abdessalem: Les expériences historiques d'intégration maghrébines. Colloque : « Les relations entre la CEE et le Maghreb, handicaps et perspectifs d'avenir ».mai 1992, CERP de Tunis PP 457-465
16- De puyanége. Gérard: L'émergence institutionnelle de la Méditerranée (1975-1996), Relations internationales, N°87, automne 1996, PP 325-344
17- Desalies, bruno callies: Europe-Maghreb: de la coopération au partenariat, Défense national, juin 1994, 50e année. PP 125-132
18- Dumas, Marie-yancy : Sécurité et coopération en Méditerranée
Défense national, janvier 1992, 48e année, PP 79-89
19- Morin, Edgar : Matrice de cultures, zones de tempêtes
Le monde diplomatique, août 1995, P 12
20- Escallier, robert : Nouvelles dynamiques démogéographiques en méditerranée occidentale, éléments de réflexion et hypothéses
Etudes internationales, N°51 2/94, PP 32-43
21- Fnoud,Pascal et Remacle, Eric: Un projet pour la paix en méditerranée
Confluences Méditerranée, N°2 92, PP59-67

22- Fremeux, J : La guerre froide en méditerranée (1945-1990)
Etudes internationales, N°63 2/97, PP26-36

23- Freund, wolfgangs: Maghreb- Europe : à propos de quelques « murs ».
nouveaux érigés en méditerranée, Etudes internationales, N°41 4/91
24- Gerffroy, Olivier : La coopération navale : pour une Europe puissante
Relations internatioales et stratégiques,N°23,automne1996, PP44-56
25- Gérard, Kebabdjian : Contre les douteuses recettes du libre échange, la méditerranée horizon naturel de l'Europe
Le monde diplomatique, novembre 1995, PP 14-15
26- Ghalionn, Borhane : La fin des stratégies nationales
Confluences, N° 2 HIVER 1992.
27- Grange Daniel : la Méditerranée, berceau ou frontière ?
Relations internationales N° 87 automne 1996, p-p 243-259.
28- Grimaud, Nicole : l'U. M.A, quatre ans après la négociation d'un accord euro-maghrébin d'association avec le Maroc.
Etudes internationales, N° 48, 3/93. PP 120-130.
29- Grimaud, Nicole : la Mauritanie et l'union européenne.
Etudes internationales, N° 55, 2/95. PP 52-57.
30- Guerraur, Dinsy: la coopération internationale:les orientations prioritaires, Revue les papiers, N° 10, novembre 1992.
31- Hamdi, Hamouda : coopération économique Tunisie- union européenne, Etudes internationales N° 55, 2/95. PP 61-69.
32- Karan, Ahmed : la dynamique de la coopération entre le Maghreb et les pays du sud de la Méditerranée et l'Europe.
Etudes internationales N° 55, 2/95 pp 103-105.
33- Kerdoun, Azzouz : Essai de définition d'une politique européenne des pays du Maghreb a partir des accords avec la CEE et dans le cadre unifie de l'U.M.A.Colloque, pp 51-65.
34- Khader, Bichara : le partenariat Euro-méditerranéen
Etudes internationales, N° 57, 4/95.
35- Klibi, Chedly: l'Europe et la Méditerranéenée à l'aube du XXI ème siècle, Etudes internationales, N° 63, 2/97. PP : 5-13.
36- Laïdi, Zaki : espace, vitesse et sens à l'heure de la mondialisation.
politique étrangère 1/96. PP 179-190.
37- Lannon, Erwan : la déclaration interministérielle de Barcelone. Acte fondateur du partenariat euro-méditerranéen, Revue de marché commun de l'union européenne, N° 398 mai 1996, PP 358-368.
38- Laurens, Henry : La France, l'Angleterre et les Etats unis dans la Méditerranée et le monde arabe,
Relations international, N° 87, automne 1996, PP 277-2
39- Lauxade, A. Jacques : La politique Méditerranéenne de la France.
Etudes internationales, N° 63, 2/97, PP 14-25.

40- Mamelouk, Mohamed Ali : les relations commerciales de la Tunisie avec la C.E.E, Colloque:«les relations entre la CEE et le Maghreb: Handicaps et perspectives d'avenir»,mai1992,CERP de Tunis PP 243.255.

41- Marin, Manuel : Investir dans la région méditerranéenne. L'Europe sans Frontières, avril 97.
42- Mentir. Messaoud : L'avenir du relations unions-européenne-pays du Maghreb, Journal El Watan, 12 mais 1997.
43- Nyahoho, Emmanuel : l'accord de Maastricht et ses amplications de politiques économiques.
Etudes internationales (Canada), Vol : 25 Mai 1995, PP 355-383.
44- Ortega-Martin C : Structures pour la sécurité et la coopération Méditerranée occidentale,Etudes internationales. N° 49. 4/93. P-P/ 70-103.
45- Ouanes, Ahmed : le concept de sécurité coopérative en Méditerranée.
Etudes internationales, N°63, 2/97, PP 38-53
46- Parzymus, Stanislon : l'union du Maghreb arabe face aux problèmes de la sécurité et de la coopération dans la Méditerranée.
Etudes internationales, N° 41 4/91, PP 123-134.
47- Pastré, Olivier : Pourune économie frontière de la Méditerranée.
Méditerranée – développement. N° 9,Décembre 1995, PP 25-29.
48- Ravanel, Bernard : Mer commune, sécurité commune.
Confluences Méditerranéen, N°2, Hiver 92, PP 27-40.
49- Semminatore, Irnenio : les relations internationales de l'après guère froide : une mutation globale.
Etudes internationales (Canada), Vol: 27, N°03, Sep 96, PP : 603-638
50-Sioudi Zahar : L'Europe et l'enjeu Méditerranée vus par un tunisien.
Etudes internationales, N°55 2/95, PP :16-23
51- Solana, Daniel : Europe-Maroc : Le partenariat, socle d'une nouvelle coopération.
Marchés Tropicaux, 50ème année, 5 mai 1995 N°2582 PP-929-934.
52- Sourian, Jacques : L'exigence d'un vrai partenariat Economique et politique, N°224-225, décembre 95- janvier 96, PP 34-38
53- Starova, M Luan:L'union du Maghreb dans le contexte méditerranéen.
Etudes Internationales, N°41 4/91, PP 113-122
54- Zahiri Youssef : UMA-CEE : Analyse d'une réalité et schémas futurs.
Etudes internationales, N°41 4/91, PP 135-147
55- Talha, Larbi: une zone de libre-échange entre le Maghreb et l'Europe : un projet par défaut, Etudes internationales, N°55 2/95, PP 39-51
56-Tlemçani, Mohamed Benlahcen:Bilan de la coopération Maghreb-CEE A l'heure de Marchéunique européen.
Les papiers, N°10 novembre 1992, PP 35-53
57- Zorgibibe, charles : La Méditerranée, nouvelle ligne de front ?